Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (4), Issue (9): 30 Sep 2020
P: 18 - 47

ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (4)، العدد (9): 30 سبتمبر 2020 م
ص: 18 - 47

(Rubba): its rulings and grammatical opinions on it

Khalf Alah Nady Mouhamed

College of Science and Arts\ Qurayyat || Jouf University || KSA

Abstract: This research deals with one of the letters of the meanings in which there was a dispute between linguists and grammarians in terms of their origin, and in terms of the languages contained therein, and in terms of their meaning and provisions

And (Rubba) is one of the letters of meanings that scholars have spoken about a lot, and I have tried in this research to collect all the provisions related to it, trying to extrapolate the books of meanings, and he wrote the grammar that I dealt with mentioning between a summary and a sentence in talking about it.

I tried to collect all the provisions related to it in this research, and shed light on the difference of scholars regarding it and its provisions. I have made the title of the research "(Rubba) of its rulings and grammatical opinions in it", and I have used the two approaches: descriptive and analytical in the research treatment, and the study reached several results, came at the conclusion of the research, and several sources informed us about weighting opinions, and issuing judgments related to the letter under study.

Keywords: Rubba, nominal, literal, prepositions.

رُبَّ: أحكامها وآراء النحاة فيها

خلف الله نادي محمد

كلية العلوم والآداب بالقريات || جامعة الجوف || المملكة العربية السعودية

الملخص: يتناول هذا البحث أحد حروف المعاني التي دار فيها خلاف بين اللغويين والنحويين من حيث أصلها، ومن حيث اللغات الواردة فيها، ومن حيث معناها، وأحكامها. و(رُبَّ) أحد حروف المعاني التي تكلم عنها العلماء كثيرا، وقد حاولت في هذا البحث أن أجمع كل ما يتعلق بها من أحكام، محاولا استقراء كتب المعاني، وكتب النحو التي تناولتها بالذكر بين موجز ومطنب في الكلام عنها.

فحاولت جمع كل ما يتعلق بها من أحكام في هذا البحث، وألقيت الضوء على خلاف العلماء فيها وفي أحكامها. وقد جعلت عنوان البحث" رب أحكامها وآراء النحاة فيها "، وقد استعنت بالمنهجين: الوصفي والتحليلي في المعالجة البحثية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، جاءت في خاتمة البحث، وأفادتنا عدة مصادر في ترجيح الآراء، وإصدار الأحكام المتعلقة بالحرف محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: رُبَّ، الاسمية والحرفية، حروف الجر .

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد، فإن حروف المعاني صنف فيها العلماء كتبا مستقلة، مثل: حروف المعاني للزجاجي (ت340هـ) ومعاني الحروف للرماني (ت 384هـ) والأزهية في علم الحروف للهروي (ت 415هـ) ورصف المباني للمالقي (ت702هـ) والجنى الداني للمرادي (ت749هـ) وغير ذلك من الأبواب والمباحث المتناثرة في كتب النحو واللغة، مثل مغني اللبيب وغيره.

و(رُبَّ) أحد حروف المعاني التي تكلم عنها العلماء كثيرا، وقد حاولت في هذا البحث أن أجمع كل ما يتعلق بها من أحكام، محاولا استقراء كتب المعاني، وكتب النحو التي تناولتها بالذكر بين موجز ومطنب في الكلام عنها.

فحاولت جمع كل ما يتعلق بها من أحكام في هذا البحث، وألقيت الضوء على خلاف العلماء فيها وفي أحكامها. وقد سميت هذا البحث (رُبَّ- أحكامها وآراء النحاة فيها).

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في عدة أسئلة؛ منها:

1. هل تفيد رب التقليل دائما؟
2. هل تفيد رب التكثير؟ أم أنها تفيد التقليل والتكثير معا؟
3. المجرور بعدها هل جر برب؟ أم بالواو المحذوفة؟

الهدف من الدراسة:

جمع كل ما يتعلق بها من أحكام، مع إلقاء الضوء على موطن الخلاف بين العلماء في الحكم الذي هو موضع الدراسة وبيان الراجح في المسألة.

منهج الدراسة

استعان الباحث في المعالجة البحثية بالمنهجين: الوصفي والتحليلي

وقد جاءت المعالجة البحثية على النحو التالي:

1- وضعت عنوانا لكل مسألة، أو حكم من أحكامها.
2- ذكرت وجه الخلاف بين العلماء في كل مسألة من المسائل، مع ذكر دليل كل مذهب.
3- رجحت ما رأيته راجحا من أقوال العلماء بدليله.

تقسيم الدراسة

وجاءت هذه الدراسة في عدة مسائل جمعت أحكام (رب) وكل ما يتعلق بها من الحديث عن: معناها، وحكمها بين الاسمية والحرفية، والجر بها محذوفة بعد الواو، وزيادة (ما) بعدها، ومجرورها، والفصل بينها وبين مجرورها، ووصف مجرورها بين الوجوب والجواز، وحكم الضمير المجرور بها، وما تتعلق به ونوعه وحكم حذفه، ولزوم تصديرها.

الدراسات السابقة

من أهم الدراسات التي أفاد منها الباحث:

- بحث: رُبَّ وأحكامها في العربية، د/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، منشور في مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز –العدد الخامس.

كما أفدت من دراسات قديمة ومصادر لغوية كانت هي الرافد للباحث فيما توصل إليه في هذه الدراسة.

وأرجو من الله أن تكون هذه الدراسة وافيه بمقصودها، كاشفة للغرض منها، مفيدة في بابها، والله من وراء القصد، وهو يهدي إلى سواء السبيل.

معنى (رب)

اختلف النحويون في معنى (رب) إلى عدة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب جمهور النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم[1] إلى أنها تفيد التقليل، ونسب إلى سيبويه.[2] **قال المبرد:** " و(رب) معناها الشيء يقع قليلا، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكورا ".[3]

وقال أيضا: " فـ(رب)تدخل على كل نكرَة؛ لِأَنَّهَا لَا تخص شَيْئا، فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ أَن الشَّيْء يَقع، وَلكنه قَلِيل".[4]

وقال ابن يعيش: "(رُبَّ) حرفٌ من حروف الخفض، ومعناه تقليل الشيء الذي يدخل عليه، وهو نقيضُ (كَمْ) في الخبر؛ لأنّ (كَمِ) الخبريّة للتكثير، و(رُبَّ) للتقليل، تقول: ربّ رجلٍ لقيتُه، أي: ذلك قليلٌ، وهي تقع في جوابِ من قال، أو قدّرتَ أنه قال: ما لقيتَ رجلًا، فقلت في جوابه: ربّ رجلٍ لقيته".[5]

وقال ابن السيد البطليوسي: "وجدت كبراء البصريين ومشاهيرهم مجمعين على أنها للتقليل، وأنها ضد (كم) في التكثير ..... وكذلك جل الكوفيين، كالكسائي، والفراء، ومعاذ الهراء، وابن سعدان، وهشام"[6]

وهو اختيار الشلوبين[7] والزمخشري في المفصل[8] وابن عصفور[9] والمرادي[10]

المذهب الثاني: ذهب بعض النحويين إلى أنها تفيد التكثير، ونسبه ابن مالك إلى سيبويه[11] مستدلا بقوله: "اعلم أن لـ (كَم) موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهَم به، بمنزلة (كيف وأين)، والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى رُبّ".[12]

وقوله في موضع آخر من الكتاب: " واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبّ) لأن المعنى واحدٌ، إلا أن (كم) اسمٌ، و (رُبّ) غير اسم، بمنزلة (مِنْ) والدليل عليه أن العرب تقول: كم رجلٍ أفضلُ منك، تجعله خبرَ(كم) أخبرناه يونس عن أبي عمرو".[13]

ووجه الاستدلال من كلام سيبويه: أنه جعل (كم) الخبرية لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب) لأن معناهما واحد، ومعنى (كم) الخبرية: التكثير، وليس لذلك معارض في كتاب سيبويه.[14]

وقد اعترض ابن السيد على نسبة القول بأنها تفيد التكثير إلى سيبويه، مفسرا جعل سيبويه معنى (كم) كمعنى (رب) بأنه ليس المقصود أن (رب) تفيد التكثير لعدة أوجه قائلا: "وقول سيبويه: إن (كم) معناها كمعنى (رب) لا دليل فيه على أنها عنده للتكثير من ثلاثة أوجه:

---

(1) ينظر: البسيط (859/2) والتذييل والتكميل(281/11) والارتشاف(1738/4) والهمع (431/2)

(2) ينظر: رسائل في اللغة لابن السيد (111/1) والارتشاف (1738/4) والجنى الداني(440) والمساعد (285/2).

(3) المقتضب (4/ 139).

(4) السابق (4/ 289).

(5) شرح المفصل (481/4).

(6) رسائل في اللغة (115/1: 117).

(7) ينظر: التوطئة (245).

(8) ينظر: المفصل (283).

(9) ينظر: شرح الجمل (500/1).

(10) ينظر: الجنى الداني (440).

(11) ينظر: شرح التسهيل (177/3) .

(12) الكتاب (156/2).

(13) السابق (161/2).

(14) ينظر: شرح التسهيل (3/ 177، 178) .

1- أن سيبويه لم ينازع غيره في قولهم: إن (رب) للتقليل، و (كم) للتكثير.

2- أن سيبويه إذا تكلم في الشواذ في كتابه فمن عادته في كثير منها أن يقول: ورب شيء هكذا؛ يريد أنه قليل نادر، كقوله في باب (ما) وقد أنشد بيت الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريس وإذ ما مثلهم بشر[15]

وهذا لا يكاد يعرف، كما أن﴿لات حين مناص﴾[16] كذلك، ورب شيء هكذا، وهو كقول بعضهم: هذه ملحقة جديدة، في القلة، فكيف يتوهم عليه أنه أراد بقوله: إن معنى (كم) كمعنى (رب) أنها مثلها في الكثرة، وهو يستعملها في كلامه، وما يتكلم عليه من مسائل كتابه بضد ذلك؟

3- أن كل من شرح كتاب سيبويه لم يقل أحد منهم: إن سيبويه أراد بهذا الكلام أن (رب) للتكثير، وقد فسر أبو علي الفارسي هذا الموضع فقال: "إنما قال: إن معنى (كم) كمعنى (رب)؛لأنها تشارك (رب) في أنهما يقعان صدرا، وأنهما لا يدخلان إلا على نكرة، وأن الاسم المنكور الواقع بعدها يدل على أكثر من واحد، وإن كان الاسم الواقع بعد (كم) يدل على كثير، والاسم الواقع بعد (رب) يدل على قليل، فيختلفان في هذا الوجه، ويختلفان في أن (كم) اسم، و(رب) حرف، وكذا قال ابن دستوريه والرماني وغيرهما في شرح هذا الموضع من كلام سيبويه "[17]

والقول بأن معناها الكثرة هو ظاهر كلام الخليل في العين، حيث قال: " ورُبَّ: كلمة تُفْرِدُ واحدا من جميع، يقع على واحد يُعْنَى به الجميع، كقولك: رُبَّ خَيْرٍ لَقِيته"[18]

فقوله: يقع على واحد: يعني به الجميع يدل على أنها تفيد التكثير.

ونسب إلى الكوفيين[19] وابن درستويه، وكثير من المتأخرين[20]

المذهب الثالث: أنها للتكثير غالبا، والتقليل بها نادر، وهو مذهب الزمخشري حيث نص في المفصل على أنها للتقليل، وذكر في الكشاف في أكثر من موضع أنها للتكثير، وهو مذهب ابن مالك، وابن هشام.

قال الزمخشري في المفصل: "رب للتقليل" [21] **وقال في الكشاف عند قول الله تعالى:** ﴿قَدْ نَرى تقلب وجهك في السماء﴾[22]: " قَدْ نَرى: ربما نرى، ومعناه: كثرة الرؤية "[23] **وقال فيه عند قول الله تعالى:** ﴿قَدْ نَعْلَمُ إنه ليحزنك الي يقولون﴾[24]: "﴿قَدْ﴾ في: ﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾ بمعنى: ربما، الذي يجيء لزيادة الفعل وكثرته."[25] **وقال أيضا عند قول الله تعالى:** ﴿قَدْ يعلم ما أنتم عليه﴾[26]: " أدخل (قدْ) ليؤكد علمه بما هم عليه من المخالفة عن الدين والنفاق،

---

(15) من البسيط في ديوانه (316/1) والشاهد فيه: أن (ما) تقدم خبرها على اسمها ومع ذلك عملت.

(16) سورة ص من الآية (3).

(17) رسائل في اللغة (119/1، 120).

(18) العين (8/ 258) .

(19) ينظر: البسيط (1859/2) والارتشاف (1737/4).

(20) ينظر: التذييل والتكميل (11/ 282) والهمع (345/2). .

(21) ينظر: المفصل (283) .

(22) سورة البقرة من الآية (144).

(23) (1/ 342).

(24) سورة الأنعام من الآية (33).

(25) الكشاف (2/ 338).

(26) سورة النور من الآية (64) .

ومرجع توكيد العلم إلى توكيد الوعيد، وذلك أن (قَدْ) إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى (ربما) فوافقت (ربما) في خروجها إلى معنى التكثير".[27]

قال ابن مالك تعليقا على كلام الزمخشري السابق موافقا له فيما ذهب إليه من أن معناه التكثير والتقليل نادر: "وقد هُدي الزمخشري إلى الحق في معنى (رب) فقال في تفسير﴿قد نرى تقلّب وجهك﴾ قد نرى: ربما نرى، ومعناه كثرة الرؤية، وقال قد في ﴿قد نعلم إنه ليحزنك﴾ بمعنى ربما الذي يجيء لزيادة الفعل وكثرته، وقال في ﴿قد يعلم ما أنتم عليه﴾ أدخل قد لتوكيد علمه بما هم عليه، وذلك أن (قد) إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى ربما، فوافقت (ربما) في خروجها إلى معنى التكثير".[28]

وقال أيضا: " وقال الزمخشري في المفصل: (رب) للتقليل[29] وجعلها في الكشاف للتكثير والصحيح: أن معنى (رب) التكثير ؛ ولذا يصلح (كم) في كل موضع وقعت فيه غير نادر، كقول الشاعر:

رُبّ من أنضجتُ غيظًا قلْبَه ... يتمنّى لِيَ مَوْتا لم يُطعْ[30]

وكقول الآخر: رب رَفْدٍ هرقتهُ ذلك اليو مَ ... وأسْرى من معشَر أقْتالِ[31]

وكقول الآخر: ربما تكره النفوسُ من الأمـ ـر ... له فرجةٌ كحلّ العقالِ[32]

وكقول حسان: رُبَّ حِلْم أضاعَه عدمُ المالِ ... وجهل غَطَّى عليه النعيمُ[33]

.....وهذا الذي أشرت إليه من أن معنى (رب) التكثير هو مذهب سيبويه رحمه الله- وقال ابن خروف: وذكر سيبويه في باب (كم) أن (رب) للتكثير، وذكر ذلك غيره من اللغويين، واستعمالها على ذلك موجود كثير، قلت: فمن كلامه الدال على ذلك: قوله في باب (كم): اعلم أن لـ (كَم) موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهَم به، بمنزلة (كيف وأين) والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى: رُبّ ثم قال بعد ذلك في الباب: واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبّ) لأن المعنى واحدٌ، إلا أن (كم) اسمٌ، و(رُبّ)غير اسم[34] هذا نصه، ولا معارض له في كتابه، فعلم أن مذهبه كون (رب) مساوية لـ (كم) الخبرية في المعنى، ولا خلاف أن معنى (كم) الخبرية: التكثير، والذي دل عليه كلام سيبويه من أن معنى (رب) التكثير هو الواقع في غير النادر من كلام العرب نثره ونظمه، فمن النظم الأبيات التي قدمت ذكرها، ومن النثر قول النبي- صلى الله عليه وسلم: " يا رُب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة"[35] وقوله- صلى الله عليه وسلم: " رُب أشعث لا يُؤبَه له، لو أقسم على الله لأبَرَّ قسمه"[36]، ومنه قول الأعرابي الذي

---

(27) السابق (4/ 328، 329) .

(28) شرح التسهيل (3/ 180) .

(29) ينظر: المفصل (283) .

(30) من الرمل، لسويد بن أبي كاهل اليشكري في المفضليات (198) وشرح أبيات المغني (5/ 334) وخزانة الأدب (6/ 123،125) والدرر اللوامع (177/1).

وبلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش (2/ 413) ومغني اللبيب (1/ 328).

والشاهد فيه: أن (رب) معناها للتكثير، بدليل أنه يصلح وضع (كم) موضعها.

(31) من الخفيف، للأعشى في ديوانه (13) وأمالي القالي (90/1) والإيضاح للفارسي (252) والمغني (247/6) وشرح أبيات المغني (157/5) والمقاصد (2/ 1203) والشاهد فيه كسابقه

(32) من الخفيف، لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (50) والكتاب (2/ 109) والأزهية (82)

(33) من الخفيف لحسان في ديوانه (40) وشرح أبيات سيبويه (143/2) والأفعال للسرقسطي (242/1) وتمهيد القواعد (3020/6)

(34) ينظر: الكتاب (2/ 156، 161) .

(35) صحيح البخاري (4/ 123) ت: محب الدين الخطيب وآخرين، الطبعة السلفية .

(36) في صحيح مسلم بلفظ: رب أشعث مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبره (4/ 2024)

سمعه الكسائي يقول بعد الفطر: " ربَّ صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه"[37]وقال الفراء: يقول القائل إذا أمَر فعُصي: أما والله رُب ندامة لك تذكر قولي فيها[38]، وقولي: والتقليل بها نادر، أشرت به إلى قول الشاعر:

ألا رُبَّ مولودٍ وليسَ له أبٌ وذي وَلَدٍ لم يلدهُ أبوانِ"[39]

يريد آدم وعيسى عليهما السلام، ومثله قول عمرو بن الشريد أخي الخنساء:

وذي إخوةٍ قطّعتُ أقْران بينهم كما تركوني واحدًا لا أخَا ليا[40]

ومثله: ويومٍ على البلقاء لم يكُ مثلَه على الأرضِ يومٌ في بعيدٍ ولادان[41]"[42]

وقال ابنُ هشام: " وَلَيْسَ مَعْنَاهَا التقليل دَائِما خلافًا للأكثرين، وَلَا التكثير دَائِما خلافًا لِابْنِ درسْتوَيْه وَجَمَاعَة، بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قَلِيلا "[43]ونسب هذا المذهب للكوفيين[44]

المذهب الرابع: أنها أكثر ما تكون للتقليل، والتكثير بها نادر ونُسب للفارابي[45] واختاره السيوطي قائلا: "ثَالِثهَا- وَهُوَ الْمُخْتَار عِنْدِي وفَاقا للفارابي أبي نصر وَطَائِفَة- أَنَّهَا للتقليل غَالِبا، والتكثير نَادرا"[46]

المذهب الخامس: أنها تكون للتقليل والتكثير، فهي من الأضداد، وهو مذهب ابن خروف، ونسبه إلى سيبويه وإلى صاحب العين[47] ونُسب للكوفيين والفارسي[48] ونسبه أبو حيان إلى بعض المتأخرين[49]

المذهب السادس: أنها حرف إثبات، ولم توضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من سياق الكلام، وهو اختيار أبي حيان، **قال أبو حيان**: " والذي نختاره هذا المذهب، وهو أنه لا دلالة لها على تكثير ولا تقليل، وإنما يفهم ذلك من خارج"[50]

المذهب السابع: هي لمبهم العدد، تكون تقليلا وتكثيرا، وبه قال ابن الباذش، وابن طاهر.[51]

المذهب الثامن: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وهو مذهب الأعلم[52] وابن السيد، **قال ابن السيد**: " إنما تأتي (رب) بمعنى التكثير في معظم أحوالها في المواضع التي يذهب بها إلى الافتخار والمباهاة، كقول

---

(37) ينظر: مختار الصحاح (باب العين) ولسان العرب (عرض) .

(38) ينظر: معاني القرآن (2/ 83) .

(39) من الطويل، لرجل من أزد السراة في الكتاب (266/2) والأصول (364/1) والمقاصد النحوية (1283/2) والتصريح (658/1)

(40) من الطويل، وله في التذييل والتكميل(282/11)وتمهيد القواعد(3022/6)والشاهد فيه كسابقه.

(41) من الطويل لبعض شعراء غسان في الجنى الداني (442) والشاهد فيه كسابقه.

(42) شرح التسهيل (176/3: 178).

(43) المغني (320/2) .

(44) ينظر: البسيط (859/2)

(45) ينظر: رسائل في اللغة لابن السيد (118/1) والتذييل والتكميل (286/11) والجنى الداني (440).

(46) همع الهوامع (431/2).

(47) ينظر: شرح الجمل (547/1).

(48) ينظر: الارتشاف (1737/4) والتذييل والتكميل (280/11) والجنى الداني (440).

(49) ينظر: التذييل والتكميل (286/11) والهمع (348/2).

(50) التذييل والتكميل (11/ 281) .

(51) ينظر: التذييل والتكميل (286/11) والهمع (348/2).

(52) ينظر: الارتشاف (1737/4) والتذييل والتكميل (280/11) والجنى الداني (440) والهمع (348/2).

القائل: رب عالم لقيت، ورب يوم سرور شهدت، لأن الافتخار لا يكون إلا بما كثر من الأمور في الغالب من أحوالها، وقد يكون لقاء الرجل الواحد أذهب في الفخر من لقاء الجماعة، ولكن الأول هو الأكثر"[53]

والراجح من هذه المذاهب هو ما رجحه أبو حيان من أنها حرف إثبات، ولم توضع لتقليل ولا لتكثير، وانما تستفاد القلة أو الكثرة من سياق الكلام؛ حيث إنها وردت في كلام العرب للقلة وللكثرة، ولا دليل يقطع بصحة أنها لأحدهما دون الآخر، أو بغلبة أحدهما دون الآخر، بل مرد ذلك إلى المسموع من كلام العرب، أما وقد سمع عنهم مجيئها للقلة وللكثرة، فالحكم أنها لأحدهما دون الآخر، أو بتغليب أحدهما على الآخر حكم ينقصه الدليل القاطع.

(رُبَّ) بين الحرفية والاسمية

اختلف النحويون في (رب) بين الحرفية والاسمية: **فذهب جمهور** النحويين من البصريين وغيرهم إلى أنها حرف، **قال سيبويه:** "واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبّ) لأن المعنى واحدٌ، إلا أن (كم) اسمٌ و (رُبّ) غير اسم، بمنزلة (مِنْ) والدليل عليه أن العرب تقول: كم رجلٍ أفضلُ منك، تجعله خبرَ(كم) أخبرناه يونس عن أبي عمرو".[54]

وقال المبرد: " وَاعْلَم أَن (كم) لَا بُد لَهَا من الْخَبَر؛ لِأَنَّهَا اسْم، فهي مُخَالفَة لـ (رب) في هَذَا، مُوَافقَة لَهَا في الْمَعْنى، تَقول: كم رجل قد رَأَيْت أفضلُ مِنْك، و(رب) إِنَّمَا تضيف بهَا إِلَى مَا وَقعت عَلَيْهِ مَا بعده، نَحْو: رب رجل في الدَّار، وَرب رجل قد كلمته، فَهَذَا مَعْنَاهَا، وَلَو قلت: كم رجل قد أتاني لَا رجلٌ، وَلَا رجلَانِ، كَانَ جيدا؛ لِأَنَّك تعطف على (كم) وَلَا يجوز مثل هَذَا في بَاب (رب)؛ لِأَنَّهَا حرف، فَأَما قَوْله:

إِن يَقْتُلُوك فَإِن قَتلك لم يكن ..... عارا عَلَيْك، وَرب قتل عَار[55]

فعلى إِضْمَار(هُوَ) لَا يكون إِلَّا على ذَلِك، فَهَذَا إنشاد بَعضهم، وَأَكْثَرهم ينشده: وَبَعض قتل عَار".[56]

وقال ابن مالك: " وهي حرف عند البصريين، واسم عند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه، وحرفيتها أصح؛ لخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية؛ ومساواتها الحرف في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم بلفظها، ومقتضى هذا التقدير أن تكون (كَمْ) حرفا؛ لكن اسميتها ثابتة بالعلامات اللفظية، وهي الإضافة إليها، ودخول حرف الجر عليها، والابتداء بها، وإيقاع الأفعال عليها، وعود الضمير إليها".[57]

واستدل البصريون ومن وافقهم لمذهبهم بأدلة: الأول: أنَّ مَعْنَاهَا فِي غَيرهَا، فَكَانَت حرفا كَسَائِر أخواتها، **قال ابن يعيش:** " و(رُبَّ) حرفٌ، والذي يدلّ على ذلك أنّ (رُبَّ) معناه في غيره كما أن معنى (مِنْ) في غيرها، فكما أنك إذا قلت: خرجت من بغداد؛ فقد دلّتْ (مِنْ) على أن (بغداد) ابتداء غاية الخروج، فكذلك إذا قلت: ربّ رجلٍ يقول؛ دلّت (رُبَّ) على معنى التقليل في (الرجل) الذي يقول ذلك، وليست (كَمْ) كذلك؛ لأنها قد دلّت على معنى في نفسها، وهو العدد.

---

(53) رسائل في اللغة (139/1).

(54) الكتاب (161/2).

(55) من الكامل، بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (175/3) والجنى الداني (439) وهمع الهوامع (346/2) و لثابت بن قطنة في: خزانة الأدب (9/ 577).

(56) المقتضب (65/3، 66) وينظر: الجنى الداني(439) والهمع (347/2) وخزانة الأدب (577/9)

(57) شرح التسهيل (175/3).

ومن الدليل على كون (ربّ) حرفًا أنّها تُوصِل معنى الفعل إلي ما بعدها إيصالَ غيرها من حروف الجرّ، فتقول: ربّ رجل عالم أدركتُ، فـ (رُبَّ) أوصلت معنى الإدراك إلى (الرجل) كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى (زيد) في قولك: مررت بزيد".[58]

الثَّانِي: أنَّ مَا بعْدهَا مجرور أبدا، وَلَا معنى للإضافة فِيهَا، فتعيَّن أنَّ تكون حرف جر، **والثَّالِث**: أنَّها تتعلَّق أبدا بِفعل، وَهَذَا حكم حرف الجرّ[59] **والرابع:** خلوها من علامات الاسم اللفظية والمعنوية[60]

وذهب الكوفيون والأخفش[61] في أحد قوليه، وابن الطراوة[62] والرضي[63] إلى أنها اسم.

قال ابن السراج: " وحكي عن الكسائي أو غيره من القدماء: أن بعض العرب يقول: رُبَّ رجل ظريف فترفع ظريفا، تجعله خبرا لـ (رُب) ومن فعل هذا فقد جعلها اسما، وهذا إنما يجيء على الغَلط والتشبيه"[64]

وقال أبو حيان: " وفي الإفصاح: زعم الفراء، وجماعة من الكوفيين أن (رب) اسم معمولة لجوابها كـ(إذا) و(حين) في الظروف، وتقدمت عندهم لاقتضائها الجواب، وهي مبنية، بدليل أن من العرب من يسكن آخرها، فقالوا: وقد يبتدأ بها، فيقال: رب رجل أفضل من عمرو، ويقال: رب ضربة ضربت، بتقدير المصدر، ورب يوم سرت، بتقدير الظرف، ورب رجل ضربت، مفعول، ورب رجل قام، مبتدأ، كما يكون ذلك في (كم)".[65] **واستدلوا لمذهبهم بأدلة، منها:**

الأول: أنَّه أخبِر عَنْهَا فَقَالُوا: وربَّ قتل عَار، فَرفع (عَار) يدلُّ على أنَّه خبر عَنْهَا.

الثَّانِي: أنَّها لو كانت حرف جرّ لظهر الْفِعْل الَّذِي تعديه، وَلَا يظْهر أبدا.

الثَّالِث: أنَّها نقيضّة (كَمْ) وَ(كم) اسْم فَمَا يُقَابله اسْم، يدلُّ عَلَيْهِ أنَّها جَاءَت للتكثير[66]

الرابع: أنها لا تكون إلا صدرا، ولا تقع بعدها إلا النكرة، **قـال ابن يعيش:**

" وقد ذهب الكسائي ومَن تابَعَه من الكوفيين إلى أن (ربّ) اسمٌ مثلُ (كَمْ) واعتلّوا بما حكوه عن بعض العرب أنهم يقولون: ربّ رجلٍ ظريفٌ، برفع (ظريف) على أنه خبرٌ عن (رُبَّ) وقالوا: إنها لا تكون إلَّا صدرًا، وحروفُ الجرّ إنما تقع متوسّطةً؛ لأنها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء".[67]

والصحيح ما ذهب إليه جمهور النحويين من البصريين وغيرهم [68]

وقد أجابوا عما استدل به الكوفيون ومن وافقهم بما يلي " أمَّا الْإِخْبَار عَن (ربّ) فَغير مُسْتَقِيم؛ لأنَّ (ربّ) لَيْسَ لَهَا معنى فِي نَفسهَا حتَّى يصحَّ نِسْبَة الْخَبَر إِلَيْهَا؛ وَلذَلِك تكون الصّفة تَابِعَة للمجرور بـ (ربّ) فِي التَّذْكِير والتأنيث والإفراد وَالْجمع، و(ربّ) متَّحدة الْمَعْنى، فَعلم أنَّ الْخَبَر لَيْسَ عَن (ربّ).

---

(58) شرح المفصل لابن يعيش (4/ 482).

(59) ينظر: اللباب (1/ 364) و شرح المفصل لابن يعيش (4/ 482، 483).

(60) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك / 175) والهمع (2/ 346) .

(61) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 175) والجنى الداني (439) وخزانة الأدب (576/9).

(62) ينظر: البسيط في شرح الجمل (2/ 860) والارتشاف (3/ 1737) والجنى الداني (439) والمساعد (2/ 284)

(63) ينظر: شرح الكافية (4/ 288) و: رب وأحكامها في العربية د/ عبد الله عمر الحاج (265)

(64) الأصول (418/1).

(65) التذييل والتكميل (279/11).

(66) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 364).

(67) شرح المفصل (4/ 482، 483).

(68) ينظر: الأزهية (259) واللباب للعكبري (364/1) وشرح المفصل لابن يعيش (483/4) وشرح التسهيل لابن مالك (175/3).

فأمّا قَوْله: ربّ قتل عارٌ، فشاذّ، وَالْوَجْه فِيهِ: أنَّه خبر مُبْتَدأ مَحْذُوف، أَي: هُوَ عَار، وَالْجُمْلَة صفة لـ (قتل).

وأمّا الْفِعْل الَّذِي تتعلَّق بِهِ (ربّ) فَيجوز إظهاره، غير أنَّهم اكتفوا بِالصّفةِ عَنهُ فِي كثير من الْمَوَاضِع لظُهُور مَعْنَاهُ."[69]

وأمَّا حملهَا على (كَم) فَلَا يصحّ لوَجوه، ذكر العكبري منها اثنين، **حيث قال**: " وأمَّا حملهَا على (كَم) فَلَا يصحّ لوَجْهَيْنِ: **أَحدهمَا**: أنَ الأسميَّة لَا تثبت بالإلحاق فِي الْمَعْنى، أَلا ترى أنَّ معنى (مِنْ) التبعيض، وَلَا يُقَال: هِيَ اسْم؛ لأنَّها في معنى التَّبْعِيض، وَكَذَلِكَ معنى (مَا) النَّفْي، وَهِي حرف وَهُوَ اسْم، فَعلم أنَّ الأسمَّية تعرف من أَمر آخر.

وَالثَّانِي: أنَّ (كم) اسْم لعدد، وَلذَلِك يخبر عَنْهَا، وَتدْخل عَلَيْهَا حُرُوف الجر، وَلَو جعل مَكَانهَا عدد كثير أغْنى عنها، كقولك: مئَة رجل، أَو ألف رجل، و(ربّ) للتقليل، والتقليل كالنفي؛ وَلذَلِك استعملوا (أقلّ) بِمَعْنى النَّفْي، كَقَوْلِهِم: أقلّ رجل يَقُول ذَاك إلاَّ زيد، أَي: مَا رجل".[70]

وذكر ابن يعيش أن حملها على (كم) لا يصح؛ لأن (كم) يخبر عنها، وكذلك يدخل عليها حرف الجر، ولا يكون ذلك في (رب) **حيث قال**: **" ومنها:** أنّ (كَمْ) يُخبَر عنها، تقول: كم رجلٍ أفضلُ منك، فيكون (أفضل) خبرًا عن (كم) كما يكون خبرًا عن (زيد) إذا قلت: زيدٌ أفضلك منك.

ومنها: أنْ (كَمْ) يدخل عليها حرفُ الجرّ، فتقول: بكم رجل مررتَ، ولا يجوز مثل ذلك في (ربَّ) ويلي (كم) الفعلَ، ولا يليه (ربَّ) فتقول: كم بلغ عَطاؤُك أخاك، وكم جاءَك رجلٌ، ولا يجوز مثل ذلك في (ربّ)".[71]

أما احتجوا به من قول بعض العرب: ربّ رجل ظريفٌ، برفع (ظريف) فهو شاذّ.

قال ابن السرّاج: هو من قبيل الغلط والتشبيه، يريد التشبيه بـ (كَمْ)[72]

وأما أنها لا تقع بعدها إلا النكرة، فأجاب عنه ابن يعيش بقوله: "وأمّا كونها لا تدخل إلَّا على نكرة؛ فلأنّها تدخل على واحد يدلّ على أكثر منه، فجرى مجرى التمييز، ألا ترى أن معنى قولك: ربّ رجلٍ يقول ذلك: قَلَّ من يقول ذلك من الرجال؟ فلذلك اختصّت بالنكرة دون غيرها؛ ولأنها نظيرة (كَمْ)على ما سبق؛ إذ كانت (كَمْ) للتكثير، و (رُبَّ) للتقليل، والتكثيرُ والتقليلُ لا يُتصوَّران في المعارف."[73]

وكونها لا تقع إلا صدرا؛ فذلك لأنها لما كان معناها التقليل، وكانت لا تعمل إلا في نكرة فصارت بذلك مقابلة لـ (كم) إذا كانت (كم) خبرا، فجعل لها صدر الكلام كما جعل لـ (كم)[74]

وخلاصة القول: أن (رب) حرف؛ لضعف ما احتج به الكوفيون ومن وافقهم.

وممّا يؤيد كونها حرفًا أنها وقعت مبنيّةً من غير عارضٍ عَرَضَ، ولو كانت اسمًا لكانت معربةً، وكانت من قبيل (حُبٍّ) و (دُرٍّ) في الإعراب.[75]

الجر بـ (رب) محذوفة بعد الواو

تحذف (رب) ويبقى ما بعدها مجرورا، بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثر، وبعد (بل) قليلًا، ومع التجرّد أقلّ، ونقل ابن عصفور[76]وابن مالك[77] الاتفاق على أن ما بعد الفاء و (بل) مجرور بـ (رب) المحذوفة، والفاء

---

(69) اللباب (1/364، 365).

(1) اللباب (1/365) .

(71) شرح المفصل (4/ 482) وينظر: الأصول لابن السراج (1/ 416) .

(72) ينظر: الأصول (1/ 418) .

(73) شرح المفصل (4/ 483) وينظر: الأصول لابن السراج (1/ 417) .

(74) ينظر: الأصول لابن السراج (1/416).

(75) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (4/483).

و(بل)عاطفتان، وأن ما بعد الواو كذلك، وخالف الكوفيون، والمبرد فيما بعد الواو، فقالوا: إن الجار هو الواو، **وإليك تفصيل الكلام:**

ذهب جمهور النحويين إلى أن الجار هو (رب) المحذوفة بعد الواو، **قال سيبويه:** "ومن العرب من يقول: الله لأفعلنَّ، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه، كما حذف (ربَّ) في قوله: وجدَّاءَ ما يُرْجَى بها ذو قرابةٍ لعطفٍ وما يخشى السُّماة رَبيبُها[78]

إنَّما يريدون: ربَّ جدَّاء"[79] **وقال أيضا:**

"وليس كل جار يضمَر؛ لأن المجرور داخلٌ في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد، فمن ثم قبُح، ولكنهم قد يُضمِرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعمالَه أحوج، وقال الشاعر العَنبري:

وجدّاءَ ما يُرجى بها ذو قرابةٍ لعطفٍ وما يَخشى السُّماةَ رَبيبُها

وقال امرؤ القيس: ومثلِك بِكرا قد طرقتُ وثَيّبا فألهيتُها عـن ذي تمائمَ مُغيَلِ[80]

أي: رب مثلك، ومن العرب من ينصبه على الفعل.

وقال الشاعر: ومثلَك رَهْبى قد تركتُ رَذيّةً تُقَلّبُ عيَنيْها إذا مَرَّ طائرُ[81]

سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب"[82]

وقال العكبري: "وتُضمر (رُبّ) بعد الْوَاو والجرُّ بهَا، وَقَالَ المبرّد والكوفيُّون: الجرّ بِالْوَاو"[83]

وقال ابن مالك: " يجر بـ (رب) محذوفة بعد الفاء كثيرا، وبعد الواو أكثر، وبعد (بل) قليلا، ومع التجرد أقل، وليس الجر بالفاء وبل باتفاق، ولا بالواو خلافا للمبرد ومَن وافقه....ومن الجر بـ (رب) محذوفة بعد الفاء

قول امرئ القيس: فمثلك حُبْلى قد طرقتُ ومُرضِعا ... فألْهَيْتُها عن ذي تمائم مُغْيل[84][85]

وإلى هذا ذهب كثير من النحويين[86]

واحتجوا لمذهبهم: بأن الواو في الأصل للعطف، وهي حرف غير مختص فلا تعمل، **قال العكبري:**

---

(76) ينظر: التذييل والتكميل (316/11) والجنى الداني (76) والهمع (470/2).

(77) ينظر: شرح التسهيل (186/3).

(78) من الطويل للعنبري في شرح الكتاب للسيرافي (487/2) والمعجم المفصل في شواهد العربية (307/1) وبلا نسبة في: الكامل (101/3) وروايته (هوادة) بدل (قرابة) وبلا نسبة في: المخصص (72/4) ولسان العرب (107/3) اللغة: جداء: الصحراء التّي لا نبات بها، السّماة: الصيادون في نصف النّهار، وربيبها: وَحْشُها. والشاهد فيه: حذف (رب) وبقاء عملها في (جداء).

(79) الكتاب (3/ 498).

(80) من الطويل في ديوانه (12) وروايته: فمثلِك حبلى قد طرقت ومرضعا

اللغة: طرقت: أتيتها ليلًا، ألهيتها: أشغلتها، تمائم: تعاويذ، ومغيل: الذي تؤتى أمه وهي ترضع، والشاهد: حذف (رب) وبقاء عملها في (مثلك).

(81) من الطويل بلا نسبة في المحكم (310/4) ولسان العرب (436/1) وتاج العروس (538/2)

اللغة: الرهبى: الخائفة، والرذية: العيية الساقطة، يقصد ناقته، والشاهد فيه كسابقه.

(82) الكتاب (164/163/2).

(83) اللباب (365/1).

(84) سبق تخريجه.

(85) شرح التسهيل (186/3).

(85) ذهب إلى ذلك ابن الضائع في اللمحة في شرح الملحة (257/1) وابن هشام في شرح شذور الذهب (414) والعلائي في الفصول المفيدة (348) وناظر الجيش في تمهيد القواعد (3056/6) والشاطبي في المقاصد الشافية (705/3).

"وحجَّة الأوَّلين: أنَّ الْوَاو فِي الأَصْل للْعَطْف، والعطف يكون للأسماء وَالْأَفْعَال والحروف، فَهِيَ غير مُخْتَصَّة، وَمَا لَا يختصُّ لَا يعْمل، إلاَّ أَن يَنُوب عَن مختّص لَا يظْهر مَعَه الْبَتَّةَ كـ (وَاو الْقسم) فإنَّها تدخل على (الْبَاء) وهما للقسم، ومن هُنَا لم تعْمل حُرُوف الْعَطف؛ لِأَن الْعَامِل يظْهر مَعهَا فَكَذَلِك وَاو(ربّ) هِيَ للْعَطْف وَتدْخل على(ربّ) كَمَا تدخل عَلَيْهَا(الْفَاء) و (بل) وَقد أضمرت بعد (الْفَاء) و (بل) وَلم يقلْ أحدٌ: إنَّهما تجرَّان، فَكَذَلِك الواو فمن (الْفَاء) قَول الشَّاعِر:

فإمَّا تعرضنَّ أميم عنِّي ... وينزعْك الوشاةُ أولو النياطِ

فحور قد لهوتُ بهنَّ عين ... نواعَم فِي البرود وَفِي الرياط [87]

وَمن (بل) قَول الراجز: بل بلدٍ ملء الفِجاج قَتَمُهْ لَا يشترى كتَانُه وجَهْرَمُه.[88]

فَإِن قيل: الْوَاو قد تَأْتي فِي أوَّل الْكَلَام وَلَيْسَ هُنَاكَ مَعْطُوف عَلَيْهِ، قيل: إِن لم يكن الْمَعْطُوف عَلَيْهِ فِي اللَّفْظ فَهُوَ مقدَّر، وَهَذِه طَرِيقَة للْعَرَب فِي أشعارهم، وَفِيمَا ذَكرْنَاهُ جَوَاب عمَّا يتعلقون بِهِ"[89]

وقال ابن مالك: " وزعم المبرد أن الجر بعد الواو بالواو نفسها، ولا يصح ذلك؛ لأن الواو أسوة الفاء و(بل) في إضمار (رب) بعدهما؛ ولأنها عاطفة لما بعدها من الكلام على ما قبلها، والعاطف ليس بعامل، ولا يمنع كونها عاطفة افتتاح بعض الأراجيز بها؛ لإمكان إسقاط الراوي من الأرجوزة متقدما، ولإمكان عطف الراجز ما افتتح به على بعض ما في نفسه"[90]

كما احتجوا: بأن الواو لو كانت هي الجارة لدخلت عليها واو العطف كم في واو القسم.

واحتجوا أيضا بأن قالوا: لو كانت الواو عوضا عن(رب) لما جاز أن تظهر معها(رب) كما أن واو القسم لما كانت عوضا عن الباء لم يجز الجمع بينهما، وهنا يجوز الجمع بين الواو و(رب).

كما احتجوا بقولهم: إن (رب) أضمرت بعد الفاء و(بل) والجر بعدها بإضمار (رب) بالاتفاق، فكذلك ما بعد الواو؛ لِأَنها كلهَا حروف عطف. **قال العلائي:** " وَاحْتج البصريون بِوُجُوه:

أَحدهَا: أَنَّهَا لَو كَانَت هِيَ الجارة؛ لدخلت وَاو الْعَطف عَلَيْهَا، كَمَا فِي وَاو الْقسم .....

وَثَانِيها: أَن ذَلِك لَو كَانَ بطرِيق الْعِوَض عَن (رب) لما جَازَ أَن تظهر (رب) مَعهَا كَمَا أَنه لما كَانَت وَاو الْقسم بَدَلا عَن بائه، لم يجز الْجمع بَينهمَا، وَهنا يجوز ذَلِك بالِاتِّفَاقِ، فَيُقَال: وَرب رجل عَالم لَقيته.

وَثَالِثهَا: أَن (رب) قد أضمرت بعد الْفَاء و(بل) ....."[91]

كما احتجوا بقولهم: إنها مع ذكر (رب) حرف عطف باتفاق، فكذلك يكون الحكم مع حذف (رب) ولا تنقل الواو عن كونها عاطفة إلا بدليل.

---

(87) من الوافر للمتنخل الهذلي في: شرح أشعار الهذليين (1268) وشرح شواهد الإيضاح (385) والجنى الداني (75) وبلا نسبة في: الإنصاف (314/1) وشرح التسهيل لابن مالك (188/3) والارتشاف (2419/5). ويروى (المروط) بدل (البرود).

اللغة: ينزعك: يودونك ويقرضونك، ألو النياط: الذين يستنبطون الأخبار ويستخرجونها، المروط: جمع مرط، وهو الثوب يُؤتَزر به، والرياط: جمع ريطة، وهي نوع من الثياب. والشاهد فيه: حذف (رب) وبقاء عملها بعد الفاء.

(88) من الرجز لرؤبة في ديوانه (150) والإنصاف (714/2) وشرح الألفية لابن الناظم (269) وتوضيح المقاصد (774/2).

اللغة: الفجاج: الطرق، قتمة: القتم الغبار، كتانه: نوع من الثياب، جهرمه: الجهرم: البساط من الشعر. والجميع: جهارم، وقيل: جهرم: قرية من قرى بلاد فارس، تنسب الثياب الجهرمية. والشاهد فيه: حذف (رب) وبقاء عملها بعد بل.

(89) اللباب (367/1).

(90) شرح التسهيل (189/3) وينظر: المقاصد الشافية (705/3).

(91) الفصول المفيدة في الواو المزيدة (346) وينظر: المقاصد الشافية (3/ 705).

واحتجوا أيضا بقولهم: إن الواو لم يثبت كونها جر بنفسها إلا في القسم، وهي حينئذ ليست حرف عطف، فلا يثبت كونها حرف جر بالاحتمال.

قال الشاطبي: "وذهب الكوفيون، والمبرد من أهل البصرة إلى أن الواو نفسها هي الجارة، وهو مذهب مرجوح من أوجه.....**الثاني:** أنها مع ذكر (رب) عاطفة باتفاق، فكذلك يكون الحكم مع حذفها، ولا تنقل عن ذلك إلا بدليل، والأصل عدمه.

والثالث: أن الواو لم يثبت كونها حرف جر بنفسها إلا في المبدلة من الباء في القسم، وليست إذ ذاك بحرف عطف، فلا يثبت كونها حرف جر بالاحتمال."[92]

وذهب الكوفيون[93] والمبرد- ونسبه العلائي إلى ظاهر كلام ابن الحاجب[94]- إلى أن الواو هي الجارة لنيابتها عن (رب). **قال المبرد:** " وَزعم قوم من النَّحْوِيين أَن مَوضِع أَن خفض فِي هَاتين الْآيَتَيْنِ[95] وَمَا أشبههما وَأَن اللَّام مضمرة وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْء وَاحْتَجُّوا بإضمار (رب) فِي قَوْله: وبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أنيس..... [96]

وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا؛ لِأَن الْوَاو بدل من (رب) كَمَا ذكرت لَك، وَالْوَاو فِي قَوْله تبَارك وَتَعَالَى﴿وَأَن الْمَسَاجِد لله ﴾[97] وَاو عطف، ومحال أَن يحذف حرف الْخَفْض، وَلَا يَأْتِي مِنْهُ بدل"[98]

واحتجوا لمذهبهم: بأن الواو كانت حرف عطف، ثم صارت قائمة مقام (رب) جارة بنفسها، لصيرورتها بمعنى (رب)[99]

وذهب الرضي إلى الجر بـ(رب) محذوفة بعد الأحرف الثلاثة خاص بالشعر، **حيث قال:** "ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عمله، إذا كان الجار (رب) بشرطين: أحدهما: أن يكون ذلك في الشعر خاصة، والثاني: أن تكون بعد الواو، أو الفاء، أو بل"[100]

والصحيح ما ذهب إليه جمهور النحويين من البصريين وغيرهم، إذ لا دليل يقوي مذهب الكوفيين والمبرد، وفي احتجاجات الجمهور ما يكفي لأن يكون مرجحا مذهبهم مضعفا مذهب الكوفيين والمبرد.

وما ذهب إليه الرضي بعيد؛ إذ كيف يكون خاصا بالشعر على كثرة ما ورد منه؟!

اتصال (ما) بـ (رب)

تزاد (ما) بعد (رب) على وجهين: الأول: أن تكون غير كافة لـ (رب) عن العمل فيكون دخولها كعدمه.

---

(92) المقاصد الشافية (3/ 705).

(93) ينظر مذهب الكوفيين والمبرد في: اللباب (365/1) وشرح التسهيل لابن مالك (186/3) والتذييل والتكميل (316/11) والارتشاف (1746/4) والفصول المفيدة (346) وتمهيد القواعد (3056/6) والمقاصد الشافية (705/3).

(94) ينظر الفصول المفيدة (246).

(95) يعني قوله تعالى: ﴿وَإِن هَذِه أمتكُم أمة وَاحِدَة﴾ سورة المؤمنون من الآية (52) وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ للهِ فَلاَ تَدْعوَا مَعَ اللهِ أحَدا﴾ سورة الجن من الآية (18).

(96) من الرجز لجران العود في ديوانه (52) وروايته: بسابسا لَيْسَ بِهِ أنيس، وله في: المقاصد النحوية (1086/3).

وبلا نسبة في: توجيه اللمع (219/1) وشرح أبيات المغني (236/6). اللغة: البسابس: جمع بسبس، وهو القفر، اليعافير: جمع اليعفور، وهو ولد البقرة الوحشية أو الغزال، العيس: الإبل البيض، والشاهد فيه: إضمار (رب) بعد الواو.

(97) سورة الجن من الآية (18).

(98) المقتضب (2/ 346، 347).

(99) ينظر: شرح الكافية للرضي (298/4).

(100) شرح الكافية (297/4).

والثاني: أن تكون (ما) كافة لـ (رب) عن العمل، وهو الغالب فيها، وعندئذ اختلف النحويون: هل تدخل (رب) على الجملتين: الاسمية والفعلية، أم على الفعلية فقط؟

فذهب سيبويه فيما نقل بعضهم عنه- وقيل: هو مذهب الجمهور- إلى أن (رب) إذا كفت بـ (ما) لا يليها إلا الجملة الفعلية، وهو ظاهر كلامه، كما مثل، **حيث قال:** " ربما وقلما وأشباههما، جعلوا (ربَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى (ربَّ يقول)، ولا إلى (قلَّ يقول) فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل"[101]

وإلى هذا ذهب السيرافي والفارسي[102] وابن عصفور، فقالوا: إن (رب) إذا اتصلت بها (ما) ولم يأت بعدها فعل فليست كافة، وليست معرفة ؛ لأن (رب) لا تدخل على المعارف، وإنما هي اسم مجرور بـ (رب)؛ لأن الضمير يعود إليها، فهي نكرة موصوفة بما بعدها. **قال السيرافي:**

"وأما قول أبي دؤاد: سالكات سبيل قفرة بدا ربّما ظاعن بها ومقيم[103]

فـ(ما) في (ربّما) نكرة؛ لأن (ربّ) لا تدخل على المعارف، ولا هي كافة؛ لأنّ الوجه في الكافّة أن يليها الفعل، فإذا كانت نكرة جاز أن تنعت بالجمل، وتقدير (ما) ههنا تقدير: إنسان، كما قد جاءت (ما) في موضع (من) في أماكن، منه ما حكى أبو زيد: سبحان ما سخركنّ لنا، وسبحان ما سبّح الرعد بحمده، وأشباه لذلك وتقديره: ربّ إنسان هو ظاعن بقلبه- إلى أحبّته الذين ظعنوا عن هذه البلدة – بها مقيم بجسمه فيها"[104]

وقال ابن مالك عن مذهب الفارسي: " وزعم الفارسي ..... في قول الشاعر:

ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار[105]

أن (ما) فيها نكرة موصوفة بمبتدأ مضمر، وخبر مظهر، والصحيح أن (ما) فيه زائدة كافة هيّأت (رُبّ) للدخول على الجملة الاسمية، كما هيأتها للدخول على الجملة الفعلية في قوله تعالى: ﴿رُبما يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾[106] وفي قول الشاعر:

لا يُضيعُ الأمينُ سرّا ولكن رُبّما يُحْسَبُ الخئونُ أمينا[107]"[108]

---

(101) الكتاب (511/3).

(102) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (173/3: 174) والجنى الداني (77).

(103) من الخفيف لأبي دؤاد في ديوانه (316) وشرح الكتاب للسيرافي (439/2).

وبلا نسبة في: الارتشاف (1749/4) والتذييل والتكميل (120/3) وتمهيد القواعد (734/2).

والشاهد: ربما ظاعن، حيث جاءت (ما) بعد (رب) وهي نكرة مجرورة بـ(رب) وليست زائدة على مذهب السيرافي ومن وافقه.

(104) شرح الكتاب (438/2، 439).

(105) من الخفيف لأبي دؤاد في: ديوانه (316) وشرح الكتاب للسيرافي (439/2) والمفصل (383) والمقاصد النحوية (1260/3) ويروى: (والجامل) بالرفع والجر، والمؤيد.

اللغة: الجامل: القطيع من الإبل مع رُعاتها، المُؤَبَّلُ: المُعَدّ للقِنْية، يُقال: إبلٌ مؤبّلةٌ، إذا كانت للقنية، العَناجِيج: جياد الخيل، المِهارُ: جمع مُهْر، يريد أنهم ذوو يَسارٍ عندهم الإبلُ والخيل، وبينها أولادُها.

والشاهد: أن (ما) نكرة مجرورة بـ (رب) و(رب) هنا موصوفة بمبتدأ مضمر، وخبره مذكور وهو (الجامل) هذا مذهب الفارسي ومن وافقه، وعند المبرد وابن مالك أن (ما) كفت (رب) عن العمل وهيأتها للدخول على الجملة الاسمية، فإن (الجامل) مبتدأ، و(فيهم) الخبر، هذا على رواية رفع (الجامل). أما على رواية الجر: فيكون (الجامل) مجرورا بـ (رب) و(ما) زائدة، كما ذكر ابن عصفور.

(106) سورة الحجر الآية (2).

(107) من الخفيف، بلا نسبة في: التذييل والتكميل (274/11) وتمهيد القواعد (3004/6).

(108) شرح التسهيل (3/ 173، 174).

وقال ابن عصفور: " والرواية الصحيحة: الجاملُ، بالرفع، على أن تكون (ما) في موضع اسم نكرة مخفوض بـ (رب) و(الجامل) خبر ابتداء مضمر، والجملة في موضع الصلة، كأنه قال: رب شيء هو الجامل المؤبل، وإن صحت الرواية بخفض (الجامل) كان (الجامل) مخفوضا بـ (رب) على تقدير زيادتها، كأنه قال: ربما جامل، فيكون مثل قولهم: إني لأمر بالرجل مثلك فأكرمه، أي: برجل مثلك"[109]

وقال أبو حيان: " ولا تكون (ما) كافة لأمرين: أحدهما: أن (رب) التي تلحقها (ما) الزائدة لا تدخل على الجمل الاسمية، والآخر: عود الضمير عليها، ولو كانت (ما) حرفًا لم يعد عليها ضمير"[110]

وقال المرادي: " وذهب سيبويه، فيما نقل بعضهم عنه، إلى أن (رب) إذا كفت بـ (ما) لا يليها إلا الجملة الفعلية، قيل: وهو مذهب الجمهور، وتأولوا البيت المتقدم على أن (ما) نكرة موصوفة، والاسم المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف، والجملة صفة ما، على هذا تأوله الفارسي، وابن عصفور"[111]

وقال ابن هشام: "وَقيل: لَا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلا، وَإِن (مَا) فِي الْبَيْت نكرَة مَوْصُوفَة و(الجامل) خبر لـ (هو) محذوفا، وَالْجُمْلَة صفة لـ (ما)"[112]

وذهب المبرد وجماعة: إلى أن (رب) المكفوفة تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، ويكون الفعل حينئذ ماضيا؛ لأن أصل (رب) أن تكون لما مضي ووقع؛ إذ هي للتقليل أو التكثير، وهما إنما يكونان فيما وقع وتأكد وقوعه، وهو الماضي، فكذلك تكون إذا اتصلت بها (ما) وإن أتى بعدها غير الماضي فهو مؤول بمعنى الماضي، أو يكون على حكاية الحال.

قال ابن السراج: " الوجه الثالث[113]: أن تصلها فتستأنف (ما) بعدها وتكفها عن العمل، فتقول: ربما قام زيد، وربما قعد، وربما زيد قام، وربما فعلت كذا، ولما كانت (رب) إنما تأتي لما مضى فكذلك (ربما) لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضيًا، فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثم إضمار (كان) قالوا: في قوله: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [114]أنه لصدق الوعد كأنه قد كان، كما قال: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ﴾[115] ولم يكن، فكأنه قد كان لصدق الوعد، ولا يجوز: رُبَّ رجل سيقوم، وليقومن غدًا، إلا أن تريد: رُبّ رجل يوصف بهذا، تقول: رب رجل مسيء اليوم ومحسن غدًا، أي: يوصف بهذا، ويجوز: ربما رجل عندكَ، فتجعل (مَا) صلة ملغاة"[116]

وقال الزمخشري: " وتكف بـ (ما) فتدخل حينئذ على الاسم والفعل، كقولك: ربما قام زيد، وربما زيد في الدار، قال أبو دؤاد: ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار[117][118]

وقال العكبري: " وتُكَفُّ (رُبَّ) بـ (مَا) فَتدخل على الْفِعْل الْمَاضِي خاصَّة؛ لأنَّه تحقَّق؛ فأمَّا قَوْله تَعَالَى: ﴿رُبَمَا يود الَّذين كفرُوا لو كانوا مسلمين﴾[119] فَفِيهِ وَجْهَان: أحدُهما: أنَّ (مَا) نكرَة مَوْصُوفَة، أَي: ربّ شَيْء يودّه، وَالثانِي: هِيَ

---

(109) شرح الجمل (525/1).

(110) التذييل والتكميل (120/3).

(111) الجنى الداني (77).

(112) المغني (333/2)

(113) من وجوه (رب).

(114) سورة الحجر الآية (2).

(115) سورة سبأ من الآية (51).

(116) الأصول (419/1، 420).

(117) سبق تخريجه.

(118) المفصل (383).

(119) سورة الحجر الآية (2).

كافَّة، وَوَقع الْمُسْتَقْبل هُنَا؛ لأنَّه مَقْطُوع بِوُقُوعِهِ؛ إِذ كان خَبرا من الله – تَعَالَى- فَجرى مجْرى الْمَاضِي فِي تحقُّقه، وَقيل: هُوَ على حِكَايَة الْحَال".[120]

وقال ابن يعيش: "وقد تدخل(ما) في (ربّ) على وجهَيْن: أحدهما: أن تكون كافّةً، والآخر أن تكون ملغاةً، فأمَا دخولها كافّةً؛ فلأنّها من عوامل الأسماء، ومعناها يصح في الفعل، وفي الجملة، فإذا دخلت عليها (ما) كفّتْها عن العمل، كما تُكَفّ (إنَّ) في قولك: إنَّمَا، ثمّ يُذْكَر بعدها الفعل والجملة من المبتدأ والخبر، نحوُ قولك: إنّما ذهب زيد، وإنّما زيدٌ ذاهبٌ، فكذلك(رُبَّ) إذا كُفّت بـ(ما) عن العمل، صارت كحرف الابتداء يقع بعدها الجملة من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، قال الشاعر:

ربَّما تَجْزَعُ النُّفُوسُ من الأمـ ـر له فَرْجَة كحَل العِقالِ[121]

فأوقع بعدها جملةً من الفعل والفاعل كما ترى، فأمّا قوله: ربّما الجامل المؤبّل ... إلخ[122]

فالبيت لأبي دُؤادٍ الإياديّ، والشاهد فيه وقوع المبتدأ والخبر بعدها، حيث كُفّت بـ (ما) فـ (الجامل) مبتدأ، و(المؤبّل) نعته و(فيهم) الخبر.....وأمّا الملغاة، فمؤكِّدةٌ كتأكيدها في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[123] و﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾[124] فتقول على هذا: ربّما رجلٍ عندك، ويكون دخولُها كخروجها".[125]

وقال ابن مالك: " وتزاد (ما) أيضا بعد (رُبّ) كافة، كقول أبي دؤاد:

رُبما الجاملُ المُؤَبَّلُ فيهم وعَناجيجُ بينهُنّ المِهار[126]

وغير كافة كقول الآخر: ماويَّ يا رُبتما غارةٍ شعواء كالّلذْعَة بالميسمِ"[127][128]

وقال المرادي: " واعلم أن مذهب المبرد، ومن وافقه، أن (رب) إذا كفت بـ (ما) جاز أن يليها الجملتان: الاسمية، والفعلية.....وإلى هذا ذهب الزمخشري. "[129]

وقال ابن هشام: "الثَّالِث: الكافة عَن عمل الْجَرّ، وتتصل بأحرف، وظروف، فالأحرف: أَحدهَا: (رب) وَأَكْثر مَا تدخل حِينَئِذٍ على الْمَاضِي.....لِأَن التكثير والتقليل إِنَّمَا يكونَانِ فِيمَا عرف حَده، والمستقبل مَجْهُول، وَمن ثمَّ قَالَ الرماني فِي: ﴿رُبمَا يود الَّذين كفرُوا﴾[130]: إِنَّمَا جَازَ؛ لِأَن الْمُسْتَقْبل مَعْلُوم عِنْد الله – تَعَالَى- كالماضي، وَقيل: هُوَ على حِكَايَة حَال مَاضِيَة مجَازًا، مثل ﴿وَنفخ فِي الصُّور﴾[131] وَقيل: التَّقْدِير: رُبمَا كَانَ يود، وَتَكون (كَانَ) هَذِه شأنية، وَلَيْسَ

(120) اللباب (367/1).

(121) سبق تخريجه.

(122) سبق تخريجه.

(123) سورة آل عمران من الآية (159).

(124) سورة النساء من الآية (155) وسورة المائدة من الآية (13).

(125) شرح المفصل (486/4، 487).

(126) سبق تخريجه.

(127) سبق تخريجه.

والشاهد: أن (ما) زيدت بعد (رب) ولم تكفها عن العمل.

(128) شرح التسهيل (شرح التسهيل (487/3).

(129) الجنى الداني (77).

(130) سورة الحجر من الآية (2).

(131) يس من الآية (51).

حذف (كَانَ) بِدُونِ (إِن، وَلَو) الشرطيتين سهلا، ثمَّ الْخَبَر حِينَئِذٍ – وَهُوَ يود- مخرج على حِكَايَة الْحَال الْمَاضِيَة، فَلَا حَاجَة إِلَى تَقْدِير (كَانَ)"[132]

وخلاصة القول:

أن (رب) إذا زيدت بعدها (ما) فالغالب أن تكفها عن العمل، وهي حينئذ تدخل على الجملة الاسمية والفعلية؛ لأن تقدير أنها تدخل على الجملة الفعلية فقط يحتاج إلى تأويل ما أتت فيه الجملة الاسمية بعدها، وحملها على جواز مجيء الجملتين

بعدها لا يحتاج إلى تأويل، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل.

ودعوى أن عدم إيلائها الجملة الاسمية هو مذهب الجمهور فيها نظر؛ فإن كثيرا ممن تكلم في المسألة جوز دخولها على الجملتين.

مجرور (رب)

(رب) من حروف الجر التي لا تجر إلا النكرة- عند جماهير النحويين- ومنهم من قال: إنها تجر المعرف بالألف واللام، كما ورد دخولها على الضمير في نحو: ربه رجلا، وهذا الضمير مختلف فيه- كما سيأتي – إن شاء الله تعالى.

قال الزمخشري: "ومن خصائصها: ألا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة، فالظاهر يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد أو جملة، كقولك: رب رجل جواد، ورب رجل جاءني، ورب رجل أبوه كريم، والمضمرة حقها أن تفسر بمنصوب، كقولك: ربه رجلاً"[133]

قال أبو حيان: "ومجرور (رب) نكرة، وضمير، ولا يجر معرفًا بأل، وأجاز ذلك بعضهم وأنشد:

ربما الجامل المؤبل فيهم[134]

بخفض الجامل وصفته، فالنكرة تكون معربة، ومبنية، كقوله: ألا رب من تغشه لك ناصح[135] وتجر مضافًا إلى ضمير مجرورها معطوفًا عليه بالواو، ويقاس على ذلك وفاقًا للأخفش نحو: رب رجل وأخيه يقولان ذلك، ويقاس على ما سمع من ذلك، وشذ رب أبيه ورب أخيه، ورب واحد أمه"[136]

وقال أيضا: " وزعم بعض النحويين أنها تجر الاسم المعرف بأل، فتقول: رب الرجل لقيت، وأنشدوا في ذلك قوله: ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار

بخفض الجامل.

وقال من منع ذلك: الرواية الجامل بالرفع على أن تكون (ما) في موضع اسم نكرة، والجامل خبر مبتدأ محذوف، أي: هو الجامل، والجملة في موضع الصفة لـ(ما) وقد تقدم تخريج المصنف الرفع على أنه مبتدأ، و (ما) كافة لـ (رب) قالوا:

فإن صحت رواية الجر: خرج علي زيادة (أل) كأنه قال: ربما جامل مؤبلٍ فيهم، كما قالوا: إني لآمر بالرجل مثلك فأكرمه، أي: برجل مثلك"[137]

---

(132) المغني (4/84: 86).

(133) المفصل (282).

(134) سبق تخريجه.

(135) سبق تخريجه.

(136) الارتشاف (4/1739، 1740).

(137) التذييل والتكميل (11/301).

وقال المرادي: " مجرور (رب) قسمان: ظاهر، ومضمر، فالظاهر لا يكون إلا نكرة؛ لأن التقليل والتكثير لا يكون في المعرفة، وأجاز بعض النحويين أن تجر المعرف بأل، وأنشد قول الشاعر:

ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار[138]

بجر الجامل وصفته، فإن صحت الرواية حمل على زيادة (أل).

وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره، نحو: رب رجل وأخي، وإنما اغتفر ذلك في المعطوف؛ لأنها لم تباشره، قيل: وشرط ذلك: أن يكون العطف بالواو، وحكى الأصمعي: رب أبيه، ورب أخيه، على نية الانفصال، وهو نادر"[139]

وقال ابن عقيل: " وتنكيرُ مجرورها- أي الظاهر الذي يليها، نحو: رُبَّ رجلٍ لقيت؛ وأجاز بعض النحويين تعريفه بـ(أل) وأنشدوا: ربما الجامل المؤبل فيهم البيت بالجر، وخرج على زيادة (أل) إن صحتْ هذه الرواية"[140]

وقال السيوطي: "وَلا تجر غير نكرة معها: معربا كان، أو مبنِيا، كقوله:

رُبَّ مَنْ أنضجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ قد تمنّى لِيَ موْتا لم يُطَعْ[141]

خلافا لبعضهم في تجويز جرها المعرف بأل محتجا بقوله:

رُبّما الجامِلِ المُؤَبّل فِيهِمْ وعناجيحُ بَيْنَهُن المِهَارُ[142]

بجر(الجامل) وأجاب الجمهور: بأن الرواية بالرفع، وإن صحت بالجر: خرج على زيادة (أل)؛ ولأنها إما للقلة أو للكثرة، وغير النكرة لا يحتملها؛ لأن المعرفة إما للقلة فقط كالمفرد والمثني، أو للكثرة فقط كالجمع، وما لا يحتملها لا يحتاج إلى علامة يصير بهَا نصا"[143]

وخلاصة القول: أن (رب) لا تجر إلا النكرة، فلا تجر المعرف بالألف واللام، وما استدل به من أجاز أنها تجره خرج على زيادتهما، أو أن (ما) كافة لـ (رب) وهيأتها للدخول على الجملة الاسمية، ولم تدخل على المفرد كما هو مذهب المبرد وابن مالك ومن وافقهما كما تقدم.

الفصل بين (رب) ومجرورها

ذهب جمهور النحويين إلى أنه لا يجوز الفصل بين(رب) وبين مجرورها بفاصل ما، ونسب وابن عصفور والعلائي إلى خلف الأحمر القول بجواز بالقسم، وقال أبو حيان إن هذه النسبة إلى خلف الأحمر خطأ، وإنما الذي أجاز ذلك هو: علي بن المبارك الأحمر.

قال ابن عصفور: "وأجاز خلف الأحمر أن يفصل بين (رب) وبين ما تعمل فيه بالقسم، نحو: رب والله رجل عالم لقيت، وذلك لا يجوز؛ لأن حرف الجر قد ينزل من المجرور منزلة الحرف، ألا ترى أن المجرور في موضع منصوب، ولذلك قد يجوز أن يحمل على موضع الباء، فتقول: مررت بزيد وعمرا، فتعامل (زيد) معاملة المنصوب، فكأنك قلت: لقيت زيدا وعمرا، فإن جاء الفصل بين حرف الجر والمجرور في الشعر فضرورة، ولا يقاس عليها"[144]

---

(138) سبق تخريجه.

(139) الجنى الداني (448، 449).

(140) المساعد (288/2).

(141) سبق تخريجه.

(142) سبق تخريجه.

(143) الهمع (433/2).

(144) شرح الجمل (527).

وقال العلائي: "الجمهور على أنه لا يجوز الفصل بين (رب) ومجرورها بشيء كسائر حروف الجر، وأجاز خلف الأحمر الفصل بينهما بالقسم خاصة، وأن تقول: رب وَالله رجل عالم لقيته، نحو ذلك، ولم يوافقه عليه أحد، وهذا لا يجيء في الواو بالاتفاق لعدم استقلالها فلا يفصل بينها وبين مجرورها بشيء أصلا وهو ظَاهر"[145]

وقال أبو حيان: "ولا يجوز الفصل بالقسم بين (رب) ومجرورها، وأجاز الأحمر الفصل به بينها وبين المجرورها النكرة، نحو: رب – والله- رجل عالم لقيت.

والأحمر هذا هو: علي بن المبارك الأحمر، الكوفي تلميذ الكسائي، ومسائل سيبويه

مع الفراء في المجمع الذي جرى فيه ذكر المسألة الزنبورية.

ووهم ابن عصفور، فنسب هذا المذهب لأبي محرز خلف الأحمر البصري، فقال: وأجاز خلف الأحمر، ووهمه في ذلك إطلاقهم الأحمر، فظن أنه خلف، ولا يبعد ما قاله الأحمر من جواز الفصل بين (رب) ومجرورها النكرة بالقسم؛ لأنه قد فصل به بين الباء ومجرورها في النثر مع أن الباء على حرف واحد، و(رب) ثلاثية الوضع.

وأيضا فقد فصل بينهما بالجار والمجرور غير القسم، فلأن يفصل بالقسم أقرب، ولكن الاحتياط ألا يقدم على ذلك إلا بسماع من العرب"[146]

وصف مجرور (رب) الظاهر بين الوجوب والجواز

ذهب المبرد[147] وابن السراج، والفارسي، وغيرهم إلى أن (رب) إذا جرت النكرة الظاهرة فإنه يلزم وصف هذه النكرة بوصف ما. **قال ابن السراج:**

"واعلم: أَنَّهُ لا بد للنكرة التي تعمل فيها (رُبَّ) من صفة: إما اسم، وإما فعل، لا يجوز أن تقول: رُبَّ رجل، وتسكت، حتى تقول: رُبَّ رجل صالح أو تقول: رجل يفهم ذاك"[148]

وقال الفارسي: "ومنها (رب) وهي في التقليل نظيره (كم) في التكثير، فإذا دخلت على النكرة الظاهرة لزمتها الصفة، وذلك قولك: رب رجلٍ يفهم، ورب رجلٍ في الدار"[149]

وقال: " والأقيس فيما انجر بـ (رب) أن يوصف بفعل وفاعل، أو اسم فاعل"[150]

وقال الهروي: "ومن أحكامها: أنه لا بد للنكرة التي تدخل عليها من صفة من صفات النكرة، إما: اسم، وإما فعل، وإما ظرف، ولا يجوز أن تقول: رب رجل، وتسكت، حتى تقول: رب رجلٍ صالحٍ، أو: رب رجل يقول ذاك، أو: رب رجل عندك، أو: رب رجل أبوه عالم، وأما قول الشاعر:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار[151]

فإنما أراد: رب قتل هو عار، فحذف المبتدأ من الجملة التي هي من صفة معمول (رب)"[152]

---

(145) الفصول المفيدة (266، 267).

(146) التذييل والتكميل (327/11، 328) وينظر: الارتشاف (1740/4).

(147) ينظر مذهبه في: شرح التسهيل لابن مالك (174/3) والجنى الداني (450) وشفاء العليل (676/2).ولم أقف على قول صريح للمبرد في هذه المسألة، إلا أنه قد يفهم من تقديره في قول الشاعر: ورب قتل عار، أن(عار) خبر لمبتدأ محذوف، فتكون الجملة نعتا لـ (قتل) ينظر المقتضب (65/3، 66).

(148) الأصول (1/ 418).

(149) الإيضاح (200).

(150) كتاب الشعر (93).

(151) سبق تخريجه، والشاهد: أن مجرور (رب) هنا موصوف بجملة اسمية، والمبتدأ محذوف، تقديره: هو، وليس (عار) خبرا عن (رب) كما زعم بعضهم.

وقال الجرجاني: " وبعد فإن (رب) لا تدخل إلا على النكرات الموصوفة"[153]

وإلى هذا ذهب ابن عصفور حيث قال: "ولا بد لمخفوض بـ (رب) من الصفة، فتقول: رب رجل عالم لقيت، فيكون (عالما) صفة لـ (رجل) و(رب) ومخفوضها متعلق بـ (لقيت) وذلك أن تحذف الفعل الذي تتعلق به (رب) لدلالة ما تقدم عليه، فتقول: رب رجل، وتحذف (لقيت) لدلالة ما تقدم عليه؛ لأن (رب) كما تقدم إنما تكون جوابا، فكأن قائلا قال: هل لقيت رجلا عالما، فتقول: رب رجل عالم، وتحذف (لقيت) لفهم المعنى، وإنما لزم المخفوض بها الصفة؛ لأنها للتقليل، والجنس في نفسه ليس بقليل، وإنما يقل بالنظر إلى صفة ما، وقد تحذف الصفة إذا تقدم ما يدل عليها"[154]

هذا مذهب ابن عصفور الذي نص عليه في شرح الجمل، مع أن أبا حيان، والمرادي، وابن عقيل نسبوا إليه القول بعدم لزوم ذلك[155]

وحجة من قال بلزوم الوصف من وجوه:

الأول: أنها تفيد التقليل، والجنس ليس بقليل في نفسه، إنما يقل بالنظر إلى صفة ما، وهذه ذكرها ابن عصفور كما سبق في كلامه.

الثاني: أنها ردّ على من قال: ما لقيت رجلا عالما، فلو لم يذكر الصفة لم يكن الرد موافقا[156]

الثالث: ولأنه لما كثر حذف عاملها، ألزموها الصفة؛ لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل[157]

وذهب الفراء، والأخفش، والزجاج[158] وابن خروف، وابن مالك، وغيرهم- ونُسب للمبرد[159] وهو ظاهر مذهب سيبويه- إلى أن (رب) إذا جرت الاسم الظاهر لا يلزم أن يوصف هذا المجرور، وأجابوا عما احتج به الأولون بما يقوي مذهبهم ويرجحه.

قال ابن خروف: "ولا يفتقر مخفوضها إلى صفة؛ لتضمنها إحدى المعنيين وتغني عن الصفة"[160]

وقال ابن مالك: "ولا يلزم وصف مجرورها، خلافا للمبرد ومن وافقه"[161]

وقال أيضا: "والمبرد، وابن السراج، والفارسي، يرون وجوب وصف المجرور بـ(رُب) وقلّدهم في ذلك أكثر المتأخرين، مع أنه خلاف مذهب سيبويه، ولا حجة لهم إلا شبهتان: إحداهما: أن (رب) للتقليل، والنكرة بلا صفة فيها تكثير بالشياع والعموم، ووصفها يحدث فيها التقليل بإخراج الخالي منه فلزم الوصف لذلك.

والشبهة الثانية: أن قول القائل: رب رجل عالم لقيت، ردّ على من قال: ما لقيت رجلا عالما، فلو لم يذكر الصفة لم يكن الرد موافقا، وفي كلتا الشبهتين ضعف بَيّن.

---

(152) الأزهية (260).

(153) المقتصد (830/2).

(154) شرح الجمل (521/1، 522).

(155) ينظر: التذييل والتكميل (290/11) والجنى الداني (450) والمساعد (285/2).

(156) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (174/3).

(157) ينظر: الجنى الداني (450).

(158) ينظر مذهب الفراء، والأخفش، والزجاج في: شرح التسهيل لابن مالك (181/3) والارتشاف (1741/4) والجنى الداني (450).

(159) ينظر: الجنى الداني (450)

(160) شرح الجمل (548/1).

(161) شرح التسهيل (174/3).

أما ضعف الأولى: فلترتبها على أن (رب) للتقليل، وقد سبق أنها للتكثير، وعلى تقدير أنها للتقليل فإن النكرة دون وصف صالحة أن يراد بها العموم، فيكون فيها تكثير، وأن يراد بها غير العموم فيكون فيها تقليل، فإذا دخلت عليها (رب) على تقدير وضعها للتقليل أزالت احتمال التكثير، كما يزال احتمال التقليل بـ (لا ومن) الجنسيتين، فإن وصفت بعد دخول (رب) ازداد التقليل، فإن كان المطلوب زيادة التقليل لا مطلقه، فينبغي ألا يقتصر على وصف واحد؛ لأن التقليل يزيد بزيادة الأوصاف.

وأما الشبهة الثانية: فضعفها أيضا بَيّن؛ لأنها مرتبة على أن (رب) لا تكون إلا جوابا، وعلى أن الجواب يلزم أن يوافق المجاب، وكلا الأمرين غير لازم بالاستقراء.

والصحيح: أنها تكون جوابا وغير جواب، وإذا كانت جوابا فقد تكون جوابا موصوفا، وجوابا غير موصوف، فيكون لمجرورها من الوصف وعدمه ما للمجاب، فيقال لمن قال: ما رأيت رجلا: رب رجل رأيت، ولمن قال: ما رأيت رجلا عالما: رب رجل عالم رأيت، وإذا لم تكن جوابا فللمتكلم بها أن يصف مجرورها وألا يصفه .....

والذي يدل على أن وصف مجرورها لا يلزم عند سيبويه تسويته إياها بـ (كم) ووصف مجرور (كم) الخبرية لا يلزم، فكذا وصف ما سُوِّي بها، ومن كلامه المتضمن استغناء مجرورها قوله في باب الجر: "وإذا قلت: رب رجل يقول ذاك، فقد أضفت القول إلى الرجل بـ (رب)". فتصريحه بكون يقول: مضافا إلى الرجل بـ (رب) مانع كونه صفة؛ لأن الصفة لا تضاف إلى الموصوف، وإنما يضاف العامل إلى المعمول، فيقول: إذن عامل في رجل بواسطة (رب) كما كان (مررت) من: مررت بزيد، عاملا في (زيد) بواسطة الباء، كما كان (أخذت) من: أخذته من عبد الله، عاملا في (عبد الله) بواسطة من، وهما من أمثلة سيبويه في باب الجر، وقال فيهما: فإذا أضفت المرور إلى زيد بالباء، وقال أيضا: فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بمن، فجعل نسبة مررت من (بزيد) ونسبة أخذت من (من عبد الله) كنسبة يقول: من رُبّ رجل"[162]

والصحيح قول من قال: إنه لا يلزم وصف مجرورها.

الضمير المجرور بـ (رب) بين التعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع

إذا قلت: ربه رجلا، فإن (رب) جرت الضمير، وحقها أن تدخل على النكرات[163] لذلك اختلف النحويون في هذا الضمير، فمنهم من قال: إنه نكرة، ومنهم من قال: إنه معرفة أشبهت النكرة في الإبهام، ولذلك جر بـ (رب).**وإليك البيان والتفصيل:**

مجرور (رب) قسمان: ظاهر، ومضمر، فالظاهر لا يكون إلا نكرة؛ لأن (رب) تفيد التقليل والتكثير، ولا يكونان في المعرفة، بل في النكرة، وأكثر استعمال (رب) جارة للظاهر، وقد ورد في كلام العرب استعمالها جارة للضمير، كقول الشاعر: واه رأبت وشيكا صدع أعظمه وربه عطبا أنقذت من عطبه[164]

فجر الهاء بـ (رب)، **واختلف العلماء** في هذا الضمير من حيث التعريف والتنكير على مذهبين:

فذهب الفارسي إلى أن هذا الضمير باق على أصله من التعريف، إلا أنه لما أشبه النكرة في الشياع وعدم التعيين جاز دخول (رب) عليه، **حيث قال**: " وقالوا: ربه رجلا، فأضمروا معه على شريطة التفسير، كما فعلوا ذلك

(162) شرح التسهيل (3/181: 183).

(163) ينظر: الإيضاح (201) والنكت للأعلم (1/537) وثمار الصناعة (366) والمفصل (286) والبيان في شرح اللمع (250) وشرح المفصل لابن يعيش (3/115).

(164) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (1/158) وشرح عمدة الحافظ (1/271) والفاخر (2/618) والارتشاف (4/1747) والنكت الحسان (112) وشرح التسهيل للمرادي(721) والفضة المضية (251) .

في: نعم رجلا، وإنما دخلت (رب) على هذا المضمر، وهي إنما تدخل على النكرات، من أجل أن هذا الضمير ليس بمقصود قصده، فلما كان غير معين أشبه النكرة فصار في حكمها "[165].

وإلى هذا ذهب أكثر النحويين، معللين جواز دخول (رب) عليه – وهي إنما تدخل على النكرات – بأن هذا الضمير لما كان مبهما وغير معين أشبه النكرة، لذلك دخلت (رب) عليه[166]

وذهب الأعلم، والزمخشري، وابن عصفور، والرضى: إلى أن هذا الضمير نكرة مبهم؛ ولذلك جاز دخول (رب) عليه، **قال الأعلم**: "واعلم أنك إذا قلت: ربه رجلا، فليست الهاء بضمير شيء جرى ذكره، ولو كانت كذلك لصارت معرفة، ولم يجز أن تلي (رب) لأنه لا يليها إلا نكرة، ولكنها ضمير مبهم يحتاج إلى التفسير بغيره، فضارع النكرات؛ إذ كان لا يختص كما أن النكرات لا تختص " [167]

فحجة الأعلم أنه لم يجر له ذكر سابق، ولو جرى له ذكر لكان معرفة.

وقال الزمخشري: " والضمير في قولهم: ربه رجلا، نكرة مبهم، يرمى به من غير قصد إلى مضمر له، ثم يفسر كما يفسر العدد المبهم في قولك: عشرون درهما، ونحوه "[168]

وقال ابن عصفور: " وقد تدخل أيضا على ضمير النكرة نحو: ربه رجلا، وذلك أن ضمير النكرة من طريق المعنى نكرة؛ لأن الضمير هو الظاهر في المعنى، وإنما يكون ضمير النكرة محكوما له بحكم المعرفة من طريق نيابته مناب ما عرف بالألف واللام إذا عاد على متقدم، ألا ترى أنك إذا قلت: لقيت رجلا فضربته، أغنى ذلك عن أن تقول: وضربت الرجل المتقدم الذكر، فلما ناب مناب اسم فيه الألف واللام حكم له بحكم المعرفة لذلك، فلما كان الضمير في باب (رب) مفسرا بالنكرة بعده كان نكرة من كل وجه ؛ لأنه إذ ذاك لا ينوب مناب اسم معرف بالألف واللام، فلذلك جاز أن تقول: ربه رجلا، وربه رجلين، وربه رجالا، ويكون الضمير مفردا على كل حال استغناء بتثنية التمييز وجمعه عن ذلك "[169]

فحجة ابن عصفور أن الضمير إنما يحكم له بالتعريف إذا ناب عن اسم محلى بالألف واللام متأخر عنه، أما إن تقدم الضمير وفسر بنكرة فهو نكرة.

وقال الرضي: " ويدخل فيه[170] في نحو: ربه رجلا، ونعم رجلا، وبئس رجلا، والحق أنه منكر"[171]

واختلف في: حكم تثنية هذا الضمير، وجمعه، وتأنيثه، فذهب الجمهور إلى المنع استغناء بتثنية تمييزه، وجمعه، وتأنيثه، وحكى الكوفيون جواز ذلك، وزعم ابن عصفور أنهم جعلوا ذلك مقيسا، **قال المرادي:**

"والمضمر يلزم أن يكون مبهما مفسرا بنكرة، متأخرة، منصوبة على التمييز. نحو: ربه رجلا أكرمت، وهذا الضمير يلزم الإفراد، والتذكير، استغناء بتثنية تمييزه، وجمعه، وتأنيثه، نحو: ربه رجلين، وربه رجالا، وربه امرأة.

وحكى الكوفيون تثنيته وجمعه وتأنيثه، فيطابق التمييز، نحو: ربهما رجلين، وربهم رجالا، وربها امرأة، حكوا ذلك، نقلا عن العرب، وقال ابن عصفور: إنهم أجازوا ذلك قياسا، وليس كما قال"[172]

---

(165) الإيضاح (201).

(166) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (158/1) وشرح عمدة الحافظ (270/1) والفاخر (618/2) والنكت الحسان (112) والارتشاف (1747/4) وشرح التسهيل للمرادي (721) وشرح الألفية لابن عقيل (543/2) والفضة المضية (251)

(167) النكت في تفسير كتاب سيبويه (536،537/1).

(168) المفصل (134).

(169) شرح الجمل (523/1، 524) .

(170) أي: حد المضمر.

(171) شرح الكافية (235/3).

والحق أن ضمير النكرة المجرور بـ (رب) معرفة، **لأسباب:**

منها: إبقاء الضمير على أصله من التعريف، فهو أعرف المعارف.

ومنها: أن القول بتعريفة هو قول أكثر النحويين.

ومنها: أن دخول (رب) عليه قد يوصف بالقلة أو الندرة أو الشذوذ، وهذا أسهل من إخراج الضمير عن أصله.

وأما ما ذكره ابن عصفور من دعوى أنه عاد على متأخر، فحكم له بالتنكير، وإنما يحكم له بالتعريف إذا حل محل اسم محلى بالألف واللام، فيمكن أن يجاب عنه بأن تقدير الكلام: هل من رجل كريم؟ فيقال: ربه رجلا، فيكون عائدا على متقدم[173]

(رب) وما تتعلق به ونوعه وحذفه

ذهب الرماني، وابن طاهر[174]إلى أنها لا تتعلق بشيء، وَإِنَّمَا هي حرف دخل فِي الكلام لإِفَادَة التكثير أَو التقليل، لا لتعدية عامل، وهو ظاهر مذهب ابن هشام، فبعد أن ذكر مذهب الرماني وابن طاهر، رد مذهب الجمهور، **قال ابن هشام:** " وَالرَّابِع[175](رب) فِي نَحْو: رب رجل صَالح لَقيته، أَو لقِيت؛ لِأَن مجرورها مفعول فِي الثَّانِي، ومبتدأ فِي الأول، أَو مفعول على حد: زيدا ضَربته، وَيقدر الناصب بعد الْمَجْرُور، لَا قبل الْجَار؛ لِأَن (رب) لَهَا الصَّدْر من بَين حُرُوف الْجَرّ؛ وَإِنَّمَا دخلت فِي المثالين لإِفَادَة التكثير أَو التقليل، لَا لتعدية عَامل، هَذَا قَول الرماني، وَابْن طَاهِر.

وَقَالَ الْجُمْهُور: هِيَ فيهمَا حرف جر معد، فَإِن قَالُوا: إِنَّهَا عدت الْعَامِل الْمَذْكُور فخطأ؛ لِأَنَّهُ يتَعَدَّى بِنَفسِهِ؛ ولاستيفائه معموله فِي الْمِثَال الأول، وَإِن قَالُوا: عدت محذوفا تَقْدِيره: حصل، أَو نَحوه، كَمَا صرح بِهِ جمَاعَة، فَفِيهِ تَقْدِير لما معنى الْكَلَام مستغن عَنهُ، وَلم يلفظ بِهِ فِي وَقت"[176]

وذهب جمهور النحويين إلى أن (رب) تتعلق بالعامل مثل بقية حروف الجر، واختلفوا في نوع الفعل الذي تتعلق به، كما اختلفوا في حكم حذف هذا المتعلق.

فذهب أكثر النحويين كالمبرد[177]**وابن السراج، والفارسي، وغيرهم:** إلى أنه الفعل الذي تتعلق به يكون ماضيا؛ وإنما لزم ذلك؛ لأنها جواب لفعل ماض، أو: لأنها للتقليل، فأولوها الماضي، لأنه قد تحققت قلته.

وإن أتى بعدها ما هو للحال فعند ابن السراج على إضمار (كان) وعند الفارسي على حكاية الحال، ومنع ابن السراج مجيئه للمستقبل مطلقا.

قال المبرد: " وَاعْلَم أَن (كم) لَا بُد لَهَا من الْخَبَر؛ لِأَنَّهَا اسْم، فهي مُخَالفَة لـ (رب) فِي هَذَا، مُوَافقَة لَهَا فِي الْمَعْنى، تَقول: كم رجل قد رَأَيْت أفضلُ مِنْك، و(رب) إِنَّمَا تضيف بهَا إِلَى مَا وَقعت عَلَيْهِ مَا بعده، نَحْو: رب رجل فِي الدَّار، وَرب رجل قد كلمته، فَهَذَا مَعْنَاهَا "[178]

---

(172) الجنى الداني (449).

(4) ينظر: الفاخر (618/2).

(174) ينظر مذهبهما في: التذييل والتكميل (295/11) والجنى الداني (453) والمغني (312/5) والمساعد (287/2) وتمهيد القواعد (3050/6) والهمع (437/2) وشرح أبيات المغني (205/2).

(175) من أحرف الجر الزائدة.

(176) مغني اللبيب (312/5، 313).

(177) ينظر: المقتضب (65/3) والارتشاف (142/4).

(178) المقتضب (65/3).

وقال ابن السراج: " الوجه الثالث[179]: أن تصلها فتستأنف (ما) بعدها وتكفها عن العمل، فتقول: ربما قام زيد، وربما قعد، وربما زيد قام، وربما فعلت كذا، ولما كانت (رب) إنما تأتي لما مضى فكذلك (ربما) لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضيًا، فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثم إضمار (كان) قالوا: في قوله: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [180]أنه لصدق الوعد كأنه قد كان، كما قال: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ﴾[181] ولم يكن، فكأنه قد كان لصدق الوعد، ولا يجوز: رُبَّ رجل سيقوم، وليقومن غدًا، إلا أن تريد: رُبّ رجل يوصف بهذا، تقول: رب رجل مسيء اليوم ومحسن غدًا، أي: يوصف بهذا، ويجوز: ربما رجل عندكَ، فتجعل (مَا) صلة ملغاة"[182]

وقال الفارسي: " ولما كانت (رب) إنما تأتي لما مضى، وجب أن تكون (ربما) كذلك أيضا تدخل على الماضي"[183]

وقال ابن يعيش: "حكم (رُبَّ) أن يكون الفعل العامل فيها ماضيًا، نحوَ قولك: ربّ رجل كريم قد لقيتُ، وربّ رجلٍ عالمٍ رأيتُ؛ لأنها موضوعة للتقليل، فأولوها الماضِيَ؛ لأنه قد يُحقِّق قلّتَها، فلذلك لاّ يجوز: ربَّ رجلٍ عالمٍ سَأَلْقَى، أو لأُلْقَيَنَّ؛ لأن السين تفيد الاستقبال، والنون تفيد التأكيد، وتصرف الفعل إلى الاستقبال"[184]

وذهب الكسائي[185] والفراء، وابن مالك، وأبو حيان، إلى أنه يكون ماضيا، وحالا، ومستقبلا، لكن مجيئه للماضي أكثر، دون أن يؤولوا ما جاء لغير الماضي بشيء.

قال الفراء: " يقال: كيف دخلت (رب) على فعل لم يكن؛ لأن مودّة الذين كفروا إنما تكون في الآخرة؟ فيقال: إن القرآن نزل وعدُه ووعيده وما كَان فيه، حَقّا فإنه عِيان، فجرى الكلامُ فيما لم يكن منه كمجراه في الكائن، ألا ترى قوله عز وَجل: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[186] وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا﴾[187] كأنه مَاض، وهو منتظر لصدقه في المَعْنى، وأن القائل يقول إذا نَهَى أو أَمَر فعصَاه المأمور: أمَا والله لرُبِّ ندامة لك تَذكُر قولي فيها، لعلمه أنه سيندم، ويقول: فقول الله عَز وجل أصْدق من قول المخلوقين"[188]

قال ابن مالك: "وقول المبرد: (رب) ينبئ عما وقعت عليه أنه قد كان، هذا هو الأكثر، وأما كون ذلك لازما لا يوجد غيره فليس بصحيح، بل قد يكون مستقبلا، كقول جَحْدر[189] اللص:

فإنْ أهلك فرُبَّ فتًى سيبكي عليّ مهذَب رَخْص البنانِ[190]

وكقول هند أم معاوية- رضي الله عنها: يا رب قائلةٍ غدًا يا لهفَ أمِّ معاويَهْ[191]

---

(179) من وجوه (رب).

(180) سورة الحجر الآية (2).

(181) سورة سبأ من الآية (51).

(182) الأصول (419/1، 420).

(183) الإيضاح (201) وينظر المقتصد (834/2).

(184) شرح المفصل لابن يعيش (4/ 486).

(185) ينظر: الارتشاف (1742/4).

(186) سورة السجدة من الآية (12).

(187) سورة سبأ من الآية (51).

(188) معاني القرآن (83/2).

(189) هو جحدر بن مالك الحنفي، شاعر أموي، ينظر: أمالي القالي (1/ 281) والأعلام (2/ 113).

(190) من الوافر، ينظر البيت في: الفصول المفيدة (265) والارتشاف (1742/4) والتذييل والتكميل (293/011)
والشاهد: أن الفعل الذي تعلقت به (رب) أتى للمستقبل، وخُرِّج على أن (سيبكي) صفة، والعامل ماضٍ محذوف، أي لم أقض حقه، بدليل قوله بعده: ولم أك قد قضيت حقوق قومي ولا حق المهند والسنان، ينظر: المساعد (287/2).

.....ولا مبالاة بقول المبرد، ولا بقول ابن السراج، فإنهما لم يستندا في ذلك إلا إلى مجرّد الدعوى، ولو لم يكن غير ما ادّعياه مسموعا، لكان مساويا لما ادّعياه في إمكان الأخذ به، فكيف وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح! وقد يكون ما وقعت عليه (رُبّ) حالا كقولك لمن قال: ما في وقتنا امرؤ مستريح: رب امرئ في وقتنا مستريح، ومنه قول ابن أبي ربيعة:

فقمت ولم تُعْلمْ عليّ خيانةٌ ألا رُبَّ باغي الربْحِ ليس برابح[192]

ومثله: ألا رُبّ مَن تغْتَشُّه لك ناصحٌ ومُؤْتمنٍ بالغيْب غيرُ أمين[193]"[194]

وقال أبو حيان: والصحيح أن العامل يكون ماضيًا في الأكثر، ويجوز أن يكون حالا، ومستقبلا، ومما جاء مستقبلا قول جحدر: فإن أهلك فرب فتى سيبكى علي مهذب رخص البنان[195]

وقال الكسائي: العرب لا تكاد توقع (رب) على أمر مستقبل، وهذا قليل في كلامهم، وإنما يوقعونها عن الماضي، ثم استعذب عن قوله تعالى: ﴿رُبما يودُّ﴾[196] ثم قال: ومع هذا يحسن أن يقال في الكلام إذا رأيت الرجل يفعل ما يخاف عليه منه: ربما يندم، وربما يتمنى أن لا يكون فعل، وهذا كلام عربي حسن، ومثله قال الفراء، والمبرد"[197]

وأما حذف الفعل الذي تتعلق به: فذهب الخليل وسيبويه إلى أن حذفه نادر، **قال سيبويه:** "وزعم أنه قد وجد في أشعار العرب (رب) لا جواب لها، من ذلك قول الشماخ:

ودَوّيّةٍ قَفْرٍ تُمَشِّي نَعامُها كمَشْي النَّصَارى في خفافِ الأَرْنْدَجِ[198]

وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجيء فيها جوابٌ لـ (رب) لعلم المخاطب أنه يريد قطعتها، وما فيه هذا المعنى" [199]

وقيل: إن الجواب مذكور بعد هذا البيت، **قال الرماني:** "وذهب أبو العباس إلى أن جوابه مذكور بعد هذا البيت في قوله: قطعتُ إلى معروفه منكَراتِها وقد خب آل الأمعز المتوهج[200]

ووجد هذا على أنه سمعه الخليل ممن روى عنه- على أنه آخر القصيدة- وسمعه غيره ممن روى عنه أبو العباس، على أن بعده هذا البيت، فهذا وجه الخلاف بينهما في مثل هذا "[201] ولعل البيت الثاني لم يصل إلى سيبويه.

---

(191) سبق تخريجه، والشاهد: كسابقه.

(192) من الطويل في ديونه (68) وروايته: فمتّ، بدل: فقمت وله في: والتذييل والتكميل (294/11) وتمهيد القواعد (3023/6) والشاهد: أن الفعل الذي تعلقت به (رب) أتى للحال.

(193) سبق تخريجه، والشاهد: كسابقه.

(194) شرح التسهيل (179/3، 180).

(195) سبق تخريجه.

(196) سورة الحجر الآية (2).

(197) الارتشاف (1742/4، 1743).

(198) من الطويل للشماخ في ديوانه (83) وروايته: وداوية ..... نعاجها.....اليرندج، وله في: شرح الكتاب للسيرافي(307/3) وللرماني (1049/1) والتذييل والتكميل (299/11) والهمع (437/2)

اللغة: دوية: الفلاة الواسعة، نعامها: البقر الوحشي، الأرندج، واليرندج: معناهما واحد وهو الجلد الأسود، شبه أشوق النعام في سوادها بخفاف الأرندج، وخص النصارى بالذكر؛ لأنهم كانوا معروفين بهذا اللباس.

(199) الكتاب (103/3، 104).

(200) الديوان (84).

(201) شرح كتاب سيبويه (1056/1).

وذهب الفارسي، والجزولي إلى أن حذفه كثير، **قال الفارسي:** "والفعل الذي يتعلق به قد يحذف في كثير من الأمر للعلم به؛ لأنها تستعمل جوابا، وتقديره: رب رجل يفهم أدركت، أو لقيت، فتحذف كما حذف ما يتعلق به الجار للدلالة عليه"[202]

وقال الجزولي: "وكثيرا ما يحذف الفعل الذي يتعلق به رب"[203]

وذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز حذفه مطلقا، وذهب بعضهم إلى أنه يلزم حذفه؛ لأنه معلوم، وفصل بعضهم، قال أبو حيان: "وذهب لكذة[204] الأصبهاني إلى أنه لا يجوز حذفه ألبتة، ولحن ما روى من ذلك.

وذهب بعضهم إلى أنه يلزم حذفه؛ لأنه معلوم كما حذف في: تالله، وبسم الله، وفصل بعض أصحابنا فقال: إذا كان ثم ما يدل على العامل، ولم تقم الصفة مقامه، فإن شئت حذفته، وإن شئت أظهرته، وإذا كانت الصفة تقوم مقامه فلا يجوز إظهار العامل، مثال ذلك: أن تسمع إنسانًا يقول: ما لقيت رجلا عالمًا، فتقول: رب رجل عالم لقيت، فلك ألا تذكر (لقيت) وتكتفي بـ (رب) رجل عالم، جوابًا له.

وإذا كان ذلك ابتداء فلا بد من إظهار الفعل؛ لأنك لو حذفته لم يعلمه سامعك، ومثل ما لا يظهر الفعل فيه؛ لأن الصفة تقوم مقامه، قولك: رب رجل يفهم هذه المسألة، لمن قال لك: قد فهمتها، والتقدير: رب رجل يفهم هذه المسألة وجدت، فمثل هذا لا يظهر. فتخلص في الحذف خمسة أقوال:

الوجوب، والمنع، والندور، والكثرة، والتفصيل"[205]

والصحيح أن (رب) مثلها مثل بقية حروف الجر لها ما تتعلق به، وهذا المتعلق يغلب عليه أن يكون ماضيا، ولا يمتنع أن يكون للحال، أو للمستقبل، كما أن حذف هذا العامل قليل.

لزوم تصديرها واللغات الواردة فيها

(رب) من الحروف التي يلزم تصديرها؛ لأنها تشبه حرف النفي، لكن ليس معنى تصديرها أن تكون أول الكلام، وإنما المقصود: ألا يتقدم عليها ما تتعلق به.

قال المبرد: "وَلَا تكون (رب) إِلَّا فِي أول الْكَلَام؛ لدُخُول هَذَا الْمَعْنى فِيهَا، وَذَلِكَ قَوْلك: رب رجل قد جَاءَنِي، وَرب إِنْسَان خير مِنْك"[206]

وقال الهروي: " ومن أحكامها: أن لها صدر الكلام، بمنزلة (ما) النافية، و(إنّ) المؤكدة، وألف الاستفهام في أن لها صدور الكلام، فتقول: رب رجل جاءني، ولا تقول: جاءني رب رجل"[207]

وقال أبو حيان: "وقوله بل يلزم تصديرها إن عني أنه يلزم تصديرها على ما تتعلق به على ما تتعلق به علي ما زعم فهو صحيح، لا يوجد في كلامهم: لقيت رب رجل عالم. وإن عنى أنه يلزم تصديرها أول الكلام فقد بينا أن ذلك ليس بصحيح، وأنها قد وقعت خبرا لـ (إن) ولـ (أن) المخففة من الثقيلة"[208]

---

(202) الإيضاح (200).

(203) المقدمة الجزولية (126).

(204) هو: الحسن بن عبد الله الأصبهاني المعروف بلكذة، أو لغذة، أو لكدة، كان إماما في النحو واللغة، أخذ عن الباهلي والكرماني، صنف: خلق الإنسان، ونقض علل النحو، والنوادر، قيل توفي (311هـ) ينظر: البغية (1/ 509) والأعلام (212/2).

(205) الارتشاف (1743/4، 1744).

(206) المقتضب (140/4).

(207) الأزهية (259).

(208) التذييل والتكميل (301/11).

وقال المرادي: " من خصائص (رب) أنها يلزم تصديرها، فلا تتعلق إلا بمتأخر عنها، كقولك: رب رجل عالم لقيت، فموضع المجرور بها نصب، كما يكون موضع المجرور، في قولك: بزيد مررت، وإنما وجب تصديرها؛ لأن التقليل كالنفي، فلا يقدم عليه ما في حيزه"[209]

وورد في(رب) عدة لغات، أوصلها بعضهم إلى ست عشرة لغة، **قال ابن هشام:**

" وَفِي (رب) سِتّ عشرَة لُغَة: ضم الرَّاء وَفتحهَا، وَكِلَاهُمَا مَعَ التَّشْدِيد وَالتَّخْفِيف، وَالْأَوْجه الْأَرْبَعَة مَعَ تَاء التَّأْنِيث سَاكِنة أَو محركة، وَمَعَ التجرد مِنْهَا، فَهَذِهِ اثْنَتَا عشرَة، وَالضَّم وَالْفَتْح مَعَ إسكان الْبَاء، وَضم الحرفين مَعَ التَّشْدِيد وَمَعَ التَّخْفِيف"[210]

وقد قرئ ببعض هذه اللغات قول الله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [211] فقرأ نافع، وعاصم، وأبو جعفر: بتخفيف الباء، وقرأ الباقون: بتشديدها[212]

الخاتمة

الحمد لله في الأولى والآخرة، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،،،،،

فقد حاولت في هذا البحث أن أقف على كل ما يتعلق بـ (رب) من أحكام، وقد توصل الباحث من خلال دراسته لـ " رب" وأحكامها، وما يتعلق بها إلى نتائج تبينت أثناء الدراسة عقب كل مسألة من خلال ترجيح رأي من أراء العلماء معتمدا في ذلك على ما ترجح عنده بالدليل الراجح، وكان من أهم هذه النتائج ما يلي:

1- ترجح لدى الباحث أن (رب) حرف لم يوضع لتقليل أو تكثير، وإنما يفهم أحدهما من خلال سياق الكلام، كما ذهب إلى ذلك أبو حيان.
2- كذلك ثبت بالدليل الراجح أن (رب) حرف.
3- كذلك من نتائج البحث أن الاسم المجرور بعد الواو هو مجرور بـ (رب) المحذوفة، لا بالواو مؤيدا مذهب الجمهور، مخالفا لما ذهب إليه الكوفيون والمبرد.
4- أيضا من النتائج التي توصل إليها البحث أن (ما) عندما تزاد بعد (رب) فالغالب أن تكفها عن العمل، وهي حينئذ تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، ودعوى أن عدم إيلائها الجملة الاسمية هو مذهب الجمهور فيها نظر؛ فإن كثيرا ممن تكلم في المسألة جوز دخولها على الجملتين.
5- ومن النتائج أيضا: أن (رب) لا تجر إلا النكرة، فلا تجر المعرف بالألف واللام، وما استدل به من أجاز أنها تجره خرج على زيادتهما، أو أن (ما) كافة لـ (رب) وهيأتها للدخول على الجملة الاسمية، ولم تدخل على المفرد كما هو مذهب المبرد وابن مالك ومن وافقهما كما تقدم.
6- ترجح أيضا: أنه لا يجوز الفصل بين (رب) ومجرورها، وقد وهم ابن عصفور والعلائي- كما ذكر أبو حيان في نسبة القول بجواز الفصل بينها وبين مجرورها بالقسم إلى خلف الأحمر البصري، والصحيح- كما ذكر أبو حيان – أن الذي قال بجواز الفصل بالقسم هو: علي بن المبارك الأحمر الكوفي.

---

(209) الجنى الداني (453).

(210) المغني (337/2).

(211) سورة الحجر الآية (2).

(212) ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر(345)

7- من نتائج البحث أن مجرور (رب) لا يلزم أن يوصف، وقد نسب أبو حيان والمرادي وابن عقيل إلى ابن عصفور القول بعدم لزوم وصفه، مع أن الذي نص عليه في شرح الجمل القول بلزوم الوصف، ثم جوز الحذف بعد ذلك مع وجود الدليل، والمحذوف لدليل في حكم الموجود.

8- كذلك من نتائج البحث أن الضمير المجرور بـ (رب) معرفة؛ إبقاء له على أصله.

9- كذلك (رب) مثلها مثل بقية حروف الجر لها ما تتعلق به، وهذا المتعلق يغلب عليه أن يكون ماضيا، ولا يمتنع أن يكون للحال، أو للمستقبل، كما أن حذف هذا العامل قليل.

وفي النهاية أرجو من الله أن تكون هذه الدراسة لبنة نافعة في صرح اللغة العربية تضاف إلى ما كتب عن (رب) وأحكامها.

فهرس المصادر والمراجع

- **أولا: القرآن الكريم**
- **ثانيا- المراجع**

- إبراهيم، عبدالله، رُبَّ وأحكامها في العربية، منشور في مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية، جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز – العدد الخامس.
- ابن أبي الربيع، 1407هـ/1986م. البسيط في شرح جمل الزجاجي، ت: د/ عياد بن عيد الثبيتي، ط: دار الغرب الاسلامي بيروت، لبنان، ط: الأولى.
- ابن أبي الصلت، أمية، الديوان، ت: د/ سجيع جميل الجبيلي، ط: دار صادر، بيروت
- ابن أبي ربيعة، عمر، الديوان، ط: دار صادر، بيروت.
- ابن الخباز، 1428هـ/ 2008م. توجيه اللمع ت: د/ فايز دياب، ط: دار السلام، مصر.
- ابن الخشاب،1392هـ/1972م. المرتجل، ت: على حيدر، ط: مجمع اللغة دمشق.
- ابن السراج،1417هـ/ 1996م. الأصول في النحو، ت: د/عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة، السعودية، ط: الثالثة.
- ابن بري،1405هـ/ 1985م. شرح شواهد الإيضاح، ت: د/ عيد مصطفى درويش، ود/ محمد مهدي علام، ط: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
- ابن ثابت، حسان،1974م. الديوان ت: د/ وليد عرفات، ط: دار صادر، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح، 1424هـ/1994م. المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشواذ، ت: على النجدي ناصف ود/عبد الفتاح شلبي، ط: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامي، مصر.
- ابن خروف،1419هـ. شرح جمل الزجاجي، ت: د/ سلوى محمد عمر، ط: جامعة أم القرى.
- ابن سيده، المخصص، ط: دار الكتب العلمية.
- ابن سيده،1421هـ/ 2000 م. المحكم والمحيط الأعظم، ت: عبد الحميد هنداوي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى.
- ابن عصفور،1419هـ- 1998م. شرح الجمل، ت: د/ فواز الشعار، تقديم: د/ أميل يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى.
- ابن عقيل، 1419هـ/ 1998م. شرح الألفية لابن عقيل، ط: دار الفكر- بيروت.

- ابن عقيل،1422هـ/ 2001م. المساعد على تسهيل الفوائد، ت: د/ محمد كامل بركات، ط: جامعة أم القرى ط: الثانية.
- ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ت: عدنان عبد الرحمن الدوري.
- ابن مالك،1422هـ/ 2001م. شرح التسهيل، ت: د/ محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ط: الأولى.
- ابن منظور، جمال الدين،1417هـ/1997م. لسان العرب، ط: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ط: الثانية.
- ابن هشام، مغني اللبيب، ت: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، ط: المجلس العربي للثقافة والفنون والآداب – الكويت.
- ابن هشام،1984م. شرح شذور الذهب، ت: عبد الغني الدقر، نشر: الشركة المتحدة للتوزيع دمشق، ط1.
- ابن يعيش، 1422 هـ- 2001م. شرح المفصل، ت د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- أبو حيان،1408هـ/ 1998م. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ت: د/ عبد الحسين الفتلي ط: مؤسسة الرسالة، ط: الثانية.
- أبو دؤاد، 1959م، الديوان، ت: غوستاف فون، نشر مكتبة الحياة – بيروت.
- أبو زيد الأنصاري، النوادر، ت: د/ محمد عبد القادر أحمد، ط: دار الشروق- القاهرة.
- الأزهري، خالد، 1421هـ/ 2000م. التصريح بمضمون التوضيح، ت: د/ محمد باسل السود، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى.
- الأعشي،1415هـ/1994م، الديوان، ت: د.محمد أحمد قاسم، ط: المكتبة الإسلامي بيروت، ط: الأولى.
- الأعلم،1407هـ/1987م. النكت في تفسير كتاب سيبويه، ت: زهير عبد المحسن سلطان، ط: معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط: الأولى.
- امرؤ القيس، الديوان، ط: دار صادر بيروت.
- الأنباري، أبو البركات، 1418هـ/1997م. الإنصاف في مسائل الخلاف، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: المكتبة العصرية، بيروت.
- الأندلسي، أبو حيان 1418هـ/ 1998م. ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت: د/ رجب عثمان طبعة المدني، مصر، ط: الأولى.
- الأندلسي، أبوحيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ت: د/ حسن هنداوي، ط: دار القلم، دمشق الأجزاء من 1 إلى 5، وبقية الأجزاء ط: دار كنوز إشبيليا، ط: الأولى.
- البخاري،1400هـ، الجامع الصحيح، ت: محب الدين الخطيب وآخرين، الطبعة السلفية، الأولى: بالقاهرة.
- البطليوسي، ابن السيد،1428 هـ- 2007 م. رسائل في اللغة، ت: د/ وليد محمد السراقبي، نشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض، ط: الأولى.
- البعلي، محمد بن أبي الفتح،1423هـ/2002م. الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ت: د/ ممدوح محمد خسارة، ط: الأولى، الكويت.
- البغدادي، 1416هـ/1996م، خزانة الأدب، ت: عبد السلام هارون، ط المدني، مصر، الثالثة.
- البغدادي،1404 هـ _1984/م. شرح أبيات المغني، ت: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف، ط: دار المأمون للتراث، ط: الأولى.

- الجرجاني،1982 م. المقتصد في شرح الإيضاح، ت: د/ كاظم بحر المرجان، ط: دار
- الدمشقي، العلاء،1990م، الفصول المفيدة في أحكام الواو المزيدة، ت: د/ حسن موسى الشاعر، ط: در البشير، عمان، الأولى.
- الدينوري،1411هـ/ 1990م. ثمار الصناعة في علم العربية، ت: د/ محمد بن خالد الفاضل، ط: جامعة الإمام، السعودية.
- الرازي،1415 هـ- 1995م. مختار الصحاح، ت: محمود خاطر نشر: مكتبة لبنان ناشرون بيروت.
- الرشيد للنشر. العراق.
- الرضي،1402هـ/ 1982م. شرح شافية ابن الحاجب، ت: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.
- الرماني، 1418 هـ- 1998 م. شرح كتاب سيبويه من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال حُقِّق – رسالة دكتوراه- جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض- المملكة العربية السعودية.
- الرماني،1407هـ/ 1986م. معاني الحروف، ت: د/ عبد الفتاح شلبي، ط: مكتبة طالب الجامعي- مكة، ط2.
- رؤبة، الديوان،1400هـ/1980م. باعتناء وليم بن الورد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت
- الزبيدي، تاج العروس- المطبعة الخيرية مصر.
- الزركلي، خيرالدين، 1980م. الأعلام، ط: دار العلم للملايين بيروت، ط: الخامسة.
- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، ط: دار الفكر.
- الزمخشري، المفصل في علم العربية، ط: دار الجيل- بيروت.
- السرقسطي1413هـ- 1992م. كتاب الأفعال، ت: د/ حسين محمد شرف، ود/ محمد مهدي علام، ط: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة.
- السكري،1423هـ/2003 م شرح أشعار الهذليين، ط: دار الكتب والوثائق القومية، مصر.
- السلسيلي،1404هـ- 1986م. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ت: د/ الشريف عبد الله البركاتي، ط: نشر مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط: الأولى.
- سيبويه، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، ط: دار الجبل، ط: الأولى.
- السيرافي،1416 هـ/ 1996م. شرح أبيات الكتاب، لابن السيرافي، ت: د. محمد الديح هاشم، دار الجيل، ط1.
- السيوطي، جلال الدين، 1384هـ/1965م. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط: الحلبي، مصر ط1.
- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: د/عبد الحميد هنداوي، نشر: المكتبة التوفيقية- مصر.
- الشاطبي،1428 هـ/ 2007م. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ت: د/عبد المجيد قطامش، و: د/محمد إبراهيم البنا، و: د/عياد بن عيد الثبيتي، و: د/عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين، ط: جامعة أم القرى، ط: الأولى.
- الشلوبين، أبوعلي، 1401هـ/ 1981م. التوطئة ت: د/ يوسف أحمد المطوع.
- الشماخ، الديوان، ت: د/ صلاح الدين الهادي، ط: دار المعارف، مصر.
- الشنقيطي، 1405/ 1985م، الدرر اللوامع على همع الهوامع، ت: د/عبد العال سالم مكرم ط: مؤسسة الرسالة.
- الضبي، المفضل، المفضليات، ت: أحمد شاكر؛ وعبد السلام هارون، ط: دار المعارف، ط: الثامنة.
- العاتكي،1424 هـ/2003م. الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية، ت: د/هزاع سعد المرشد،ط: الأولى.

- العكبري،1416هـ/ 1995م. اللباب في علل البناء والإعراب، ت: غازي مختار طليمات، ط: دار الفكر المعاصر. بيروت. ودار الفكر. دمشق، ط: الأولى.
- العيني، المقاصد النحوية، مطبوع بحاشية الخزانة، ط: دار صادر- بيروت.
- الفارسي، أبو علي،1416هـ/1996م. الإيضاح، ت: د/ كاظم بحر المرجان، ط: عالم الكتب، ط: الثانية.
- الفارسي، كتاب الشعر، ت: د/ محمود محمد الطناحي، ط: المدني، مصر، ط: الأولى.
- الفراء، معاني القرآن، ت: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد على النجار، وعلى النجدي ناصف، د/ عبد الفتاح شلبي، ط: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- الفراهيدي، الخليل1408هـ/1988م العين، ت: د/ محمد مهدي المخزومي، ود/إبراهيم السامرائي ط: مؤسسة الأعلى للمطبوعات- بيروت، ط: الأولى.
- الفرزدق،1412هـ الديوان، ت: مجيد طراد، ط: دار الكتاب العربي، ط: الأولى.
- القالي، أبو علي، الأمالي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.
- الكوفي، الشريف، 1423هـ/2003م. البيان في شرح اللمع، ت: د/علاء الدين حمودة، ط: دار عمار للنشر والتوزيع، مصر، ط: الأولى.
- المبرد، 1413هـ/ 1993م الكامل، ت: د/ محمد أحمد الدال، ط: مؤسسة الرسالة، ط: الثانية.
- المبرد،1415هـ/1994م. المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، ط: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر.
- المرادي، 1413هـ/ 1992م، الجنى الداني في حروف المعاني، ت: د/ فخر الدين قباوه، ومحمد نديم فاضل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ط: الأولى.
- المرادي،1427 هـ/ 2006م. شرح التسهيل، ت: محمد عبد النبي، ط: مكتبة الإيمان، مصر ط: الأولى.
- مسلم بن الحجاج، الصحيح، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- ناظر الجيش،1428هـ/ 2007م. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ت: د/ على محمد فاخر، و: د/جابر محمد البراجة، و: د/إبراهيم العجمي: د/ جابر السيد مبارك، و: د/ على السنوسي، و: د/محمد راغب نزال، ط: دار السلام، مصر.
- الهروي،1413هـ/1993م. الأزهية في علم الحروف ت: عبدالمعين الملوحي.
- يعقوب، إميل،1417هـ- 1996م. المعجم المفصل في شواهد العربي، د. إميل بديع يعقوب، نشر: ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى.